



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



رقم التسجيل: 11/4008084

الشعبة: العلوم الاقتصادية.

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية  
-دراسة حالة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري  
- بولاية أم البواقي-

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية وبنوك.

إشراف الأستاذ:

أ.د. جمام

من إعداد الطالبة:

سارة فروح

السنة الجامعية: 2015 / 2016م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر

نحمد الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، الحي القيوم الذي لا يموت، وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين إلى يوم الدين أما بعد: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" هكذا قال رسولنا الكريم "صلى الله عليه وسلم".

فبهذا نتقدم بالشكر لأستاذنا الفاضل الدكتور "جمام" على مساعدته لنا على الانجاز هذا العمل في صورته النهائية. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لوالدي الكريمين أطال الله في عمرهما. وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

## اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

علينا أهدي هذا العمل إلى:

ثمرة جهدي هذه إلى والديّ العزيزان.

أطال الله في عمرهما.

وإلى إخوتي الأعزاء: لخضر، أمين، أماني.

وإلى كل العائلة والأصدقاء والزملاء في الدراسة.

وإلى أساتذتي الكرام أخصهم بجزيل الشكر.

وإلى كل من ساعدني p ولو بكلمة طيبة جزاهم الله كل خير

سارة

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرقان.
	الإهداء.
	فهرس المحتويات.
أ - هـ	مقدمة.
31-2	الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية المراجعة.
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها.
5	المطلب الثاني: فروض وأنواع المراجعة.
9	المطلب الثالث: معايير أو مستويات المراجعة.
12	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية وفق معاييرها الدولية.
12	المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية ومفهومها.
14	المطلب الثاني: أنواع وأهمية وأهداف المراجعة الداخلية.
16	المطلب الثالث: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
21	المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.
21	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.
25	المطلب الثاني: أهداف وأسس المراجعة الداخلية في البنوك.
27	المطلب الثالث: مسؤوليات المراجعة الداخلية ومبادئها.
31	خلاصة.
62-33	الفصل الثاني: المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.
33	تمهيد.
34	المبحث الأول: مدخل إلى المخاطر المصرفية.

34	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة بها.
36	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.
41	المطلب الثالث: طرق تقليل المخاطر المصرفية.
43	المبحث الثاني: المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.
43	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والمراحل التي تمر بها.
48	المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر المصرفية.
50	المطلب الثالث: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية.
53	المبحث الثالث: المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية.
53	المطلب الأول: مراجعة إدارة المخاطر.
56	المطلب الثاني: العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
58	المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.
62	خلاصة.
94-64	الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.
64	تمهيد.
65	المبحث الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة CPA.
65	المطلب الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري CPA .
71	المطلب الثاني: وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأبم البواقي.
74	المطلب الثالث: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف وكالتي القرض الشعبي الجزائري.
75	المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية.
75	المطلب الأول: منهجية الدراسة - العينة - المجتمع.
76	المطلب الثاني: تحضير الاستبيان.
78	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدم في الدراسة.
79	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

79	المطلب الأول: تحليل المعلومات الخاصة بمجتمع الدراسة.
84	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للمعلومات الخاصة بعبارات الاستبيان
90	المطلب الثالث: تحليل فرضيات الدراسة.
94	الخلاصة.
96	خاتمة.
99	قائمة المراجع.
107	قائمة الجداول.
109	قائمة الأشكال.
111	ملاحق.
	ملخص.





# مقدمة



يحتل قطاع البنوك مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما لديه من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفاء لهذه المدخرات الموجهة على الاستثمارات المختلفة وبالرغم من ذلك، فقد أصبح القطاع المصرفي أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ولا سيما في عالمنا المعاصر، الذي يشهد ثورة تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة والحوسبة الالكترونية، ونظرا لوجود العديد من المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية، والتي في حين أنها ليست فريدة بالنسبة للبنوك، إلا أنها هامة في كونها تخدم في تشكيل العمليات المصرفية، وهذا بدوره حتم على البنوك إنشاء أقسام متخصصة وعمليات حكم تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها لإضافة قدرا من المساءلة مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة الدولية من خلال تحسين أساليب إدارة المخاطر المختلفة التي رافقت تلك التطورات.

وفي ظل هذا المناخ فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك، وعليه تشهد مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية عن معهد المراجعين الداخليين، والذي تضمن توسيع مهام المراجعة الداخلية بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات المالية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور المراجع الداخلي بدراسة التنظيم ككل، وتحديد المخاطر الممكن التعرض لها في الأنشطة المختلفة، وتحديد الحجم النسبي لهذه المخاطر ووضع خطته على أساس الوزن والأهمية النسبية للخطر، وأن تطور في مجال إدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في هذه العملية ووضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية الناجمة عنها وادارتها بطريقة سليمة، مما يساهم في تجنب وتقليل المخاطر، وبالتالي تؤدي إلى نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها.

## 1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

✓ ما مدى مساهمة عملية المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ؟

## 2- الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا الاجابة على السؤال الرئيسي، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية ؟

السؤال الثاني: ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ؟

السؤال الثالث: ما مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ؟

## 3- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة اعتمدت الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة وتفعيل إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة عند مستوى الدلالة (0.05).

**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجع الداخلي بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

#### 4- أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تتبع أهمية هذه الدراسة في مدى مساهمة المراجع الداخلي في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر، والمساهمة في تطوير أداء البنك ونموه، وقدرته على المنافسة.

#### 5- أهداف الدراسة:

انطلاقا من أهمية الدراسة، فإننا يمكن حصر الأهداف:

- ✓ التعرف على مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ التعرف على دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

#### 6- منهج الدراسة:

من أجل دراسة اشكالية موضوع بحثنا، والإجابة عن اسئلة المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي من خلال دراسة ميدانية لأحد البنوك التجارية وتم اختيارنا للبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالتنا بأم البواقي - من خلال الاستبيان لجمع البيانات من المتعاملين حول موضوع الدراسة (تحليل محاور الاستبيان).

#### 7- الدراسات السابقة:

❖ دراسة إبراهيم رباح المدهون (2011) بعنوان: دور المدقق الداخلي في

تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)

مذكرة الماجستير.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوه في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم الاستبيان والمكونة من أربعة محاور، موزعة على المدققين الداخليين العاملين في إدارات

التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة، بلغ عددهم (50)، وتم استرداد (42) استبيان صالح للتحليل.

لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

❖ دراسة عمر علي عبد الصمد (2009) بعنوان: دور المراجعة الداخلية في

تطبيق حوكمة المؤسسات (دراسة ميدانية) مذكرة ماجستير.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الاستبيان والمكون من أربعة محاور وزعت على أساتذة المراجعة، والمدراء المراجعة الداخلية، بلغ عددهم (100)، وتم استرداد (71) استبيان صالح للتحليل.

لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص، وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة وهذا فيما يخص حوكمة المؤسسات ودور الداخلية فيها، يحضرها كل من المهنيين والأكاديميين.

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال مايلي:

- التعرف على بعض المراجع والدوريات والبحوث النظرية والتطبيقية، مما سهل بناء الإطار النظري للدراسة.
- معرفة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

- اختيار الوسائل الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات وتحديد الوسائل الملائمة للاختبار الفرضيات.

## 8- هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**الفصل الأول: "المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية"** وتضمن ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المراجعة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المراجعة الداخلية وفق معاييرها الدولية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.

**الفصل الثاني: "المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية"** وتضمن ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل المخاطر المصرفية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر المصرفية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية.

**الفصل الثالث: "واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري"** وتضمن ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة، أما في المبحث الثاني فقد خصص للإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، أما في المبحث الثالث تناولنا عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

# المفصل الأول:

المراجعة الداخلية ودورها في  
البنوك التجارية.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

### تمهيد.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور المراجعة وخروجها كنشاط رئيسي لا يمكن الاستغناء عنها، وباعتبارها أحد العلوم الاجتماعية ومهنة من المهن الأساسية، فالهدف من المراجعة هو فحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية، بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية المالية.

تعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الإدارة وتكمل أهميتها من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها التنظيم، ويعمل على قياس تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

وبذلك ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في البنوك باعتبارها العين الساهرة على مصالح البنوك، لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله، وصولاً إلى تحقيق أهدافه والحفاظ على ودائع العملاء في ظل المخاطرة العالية، كما أنها تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره، سوف يتوزع محتوى هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

على النحو التالي:

**المبحث الأول: ماهية المراجعة.**

**المبحث الثاني: المراجعة الداخلية وفق معاييرها الدولية.**

**المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.**



### المبحث الأول: ماهية المراجعة

إن ظهور المراجعة وتطورها جاء تبعاً لتطور الحياة البشرية اقتصادياً واجتماعياً عبر العصور، نظراً لطبيعتها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة ومختلف الجهات المستفيدة من خدماتها ومدى تحقيقها لأهدافها التي أنشأت من أجلها، بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وسوف نتناول في المبحث ما يلي:

#### المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها.

قسم هذا المطلب إلى جزأين، الأول التطور التاريخي والثاني أهم التعاريف للمراجعة.

##### أولاً: التطور التاريخي للمراجعة:

يعود ميلاد المراجعة إلى نشأة الدولة، باعتبار المراجعة أحد العلوم الاجتماعية ومهنة من المهن الأساسية، ونتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل البشرية ظهرت المراجعة، وظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مرت بها:

**1- فترة ما قبل 1500م:** في أوائل هذه الفترة كانت المراجعة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية، وكانت المراجعة غير معروفة، ويستعاض عنها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بهما نفس العمليات، وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطأ أو تلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة، وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو توخي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.

وفي عهد الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المراجع في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات، وكما أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل موسم الحج فرصة لغرض حسابات الولاية ومراجعتها، وكان غرضها الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها.<sup>1</sup>

1- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن 2006، ص17.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

**2- الفترة من 1500-1850:** تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، لعل ما يمكن استخلاصه فعلا من هذه الأخيرة هو انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها وزيادة الحاجة إلى المراجعين، كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي، وظهر نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع.<sup>1</sup>

**3- الفترة من 1850-1905:** شهدت هذه الفترة ظهور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام بين الملكية والتسيير، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية وكانت أهداف المراجعة في هذه الفترة تقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.<sup>2</sup>

**4- الفترة ما بين 1905 إلى يومنا هذا:** ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة، هو ظهور الشركات الكبرى والاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المراجع اعتمادا كبيرا في عملية المراجعة، وكذلك الاعتماد على المراجعة الاختبارية، أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة، كما أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء الرأي الفني محايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة والنتائج المسجلة.<sup>3</sup>

### ثانيا: مفهوم المراجعة:

تم تعريف المراجعة من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي ومن قبل الهيئات والمجالس المهنية، فمن تلك التعريفات العامة للمراجعة كالآتي:

❖ يعتبر التعريف الذي أصدرته لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها: "عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض

1- حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، عمان، 1999، ص2.

2- إدريس عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، الطبعة الرابعة، 1996، ص ص: 14-15.

3- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية والمحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص5.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".<sup>1</sup>

❖ كما عرفت منظمة العمل الفرنسي على أنها: "المراجعة هي عبارة عن مسعى طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظم والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".<sup>2</sup>

❖ كما عرفها خالد أمين عبد الله على أنها: "هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق".<sup>3</sup>

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف المراجعة على أنها: "عملية فحص لمجموعة من العمليات الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة وتقييمها من طرف مهني يستعمل مجموعة من التقنيات لتحقيق من سلامة هذه المعلومات، وتوصيل نتائج التقييم إلى لأطراف المعنية".

### المطلب الثاني: فروض وأنواع المراجعة

#### أولاً: فروض المراجعة

الفرض هو معتقد ومتطلبات سابقة تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى كما عرفه البعض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام وتعتبر عن التطبيق العلمي وتستخدم في حل نوع من المشاكل أو ترشيد السلوك وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة في الآتي:<sup>4</sup>

✓ ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع ومعهدي المعلومات المالية.

1- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1993، ص 17.

2- محمد طواهر التوهامي، مسعود الصديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 9.

3- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

4- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 16-17.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

- ✓ بناء على الفرض الأول يتمثل الفرض الثاني في أن المراجع يستطيع الحفاظ على نزعة الشك المهنية بداخله وهمن التزام الحياد والاستقلالية.
- ✓ يتصرف المراجع كمراجع فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المراجع وتكوينه العلمي.
- ✓ يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة لتحديد هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره من الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.
- ✓ النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها، وهذا يعكس عدم التأكد والبحث وجمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة لإزالة حالة عدم التأكد.
- ✓ نظام الرقابة الداخلي الجيد يمكن الاعتماد عليه، وذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المنشأة واختيار دقة البيانات وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محور مهم لعملية المراجعة.
- ✓ ما لم يكن هناك العكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهذا الفرض يتعلق بكمية ونوع الأدلة التي يمكن جمعها.
- ✓ العرض العادل والصادق يعني ضمناً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة مثل قوانين الضرائب وقوانين الشركات والزكاة وغيرها.

### ثانياً: أنواع المراجعة:

للمراجعة عدة أنواع والتي سنذكر منها:

#### 1- من حيث نطاق عملية المراجعة: يمكن التمييز بين نوعين:<sup>1</sup>

أ- المراجعة الكاملة: وهي المراجعة التي يخول المراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما تخضع المراجعة للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المراجع في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباره، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2009، ص ص: 42-43.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

تخضع للفحص ويلاحظ في هذه الحالة أن للمراجع الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختباره.

ب- **المراجعة الجزئية:** والتي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة أي أن المراجعة تتضمن وضع قيود على النطاق أو المجال، ويراعي أن الجهة التي تعين المراجع هي التي تحدد العمليات المطلوب مراجعتها على سبيل المثال، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المراجع في مجال أو نطاق، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي بين حدود المراجعة والهدف منها.

### 2- من حيث زاوية توقيت المراجعة: يمكن التمييز بين نوعين:<sup>1</sup>

أ- **المراجعة النهائية:** وهي التي تتم في نهاية العام أي بعد إقفال الحسابات وإجراء قيود التسويات الجردية وإعداد قوائم نتيجة الأعمال، ولا تعني ذلك أن هذه العملية تتم فقط في نهاية العام بل قد تتم خلال العام وتستمر حتى تنتهي بمراجعة قوائم نتيجة الأعمال في نهاية العام.

وإن تمت في نهاية العام فقط ولم تتم خلاله فإن هذه العملية يشوبها بعض العيوب مثل احتمال عدم اكتشاف أخطاء أو غش حدثت خلال العام كما أنها قد تستمر لفترة طويلة تؤخر إعداد القوائم المالية في موعد مناسب كما أنها قد لا تتم بصورة دقيقة ووافية يلاءم هذا النوع من المشروعات الصغيرة التي يمكن مراجعة حساباتها في فترة قصيرة.

ب- **المراجعة المستمرة:** هذا النوع يستمر خلال الفترة المالية للمشروع حيث يتم مراجعة حسابات كل شهر على حدى ثم يتم في نهاية العام إجراء المراجعة النهائية الخاصة بإعداد قوائم نتيجة الأعمال المتمثلة في حساب المتاجرة وقائمة المركز المالي.

ومن مزايا هذا النوع توفير الوقت الكافي لإجراء عملية المراجعة واختيار الوقت الملائم لإجرائها دون تعطل أعمال المشروع بالإضافة إلى تردد مراجع الحسابات بصورة دورية على المشروع يؤدي إلى زيادة حرص المحاسب على عدم حدوث أخطاء أو غش في الدفاتر.

1-نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان 2009، ص ص:25-26.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

3- من زاوية المصدر الذي ينص عليها: تنقسم المراجعة من حيث المصدر الذي

ينص عليها إلى:<sup>1</sup>

أ- **مراجعة قانونية (الزامية):** هي المراجعة التي ينص عليها القانون حيث يلزم القانون عددا من المنشآت بمراجعة حساباتها وأهم هذه المنشآت شركات الأموال.

ب- **المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وإنما على اتفاق بين الشركاء للقيام بها بواسطة مراجع خارجي، ويحدث هذا غالبا في شركات الأشخاص إن واجبات المراجع في هذه الحالة محدد بالاتفاق الذي تم مع الشركة أو المنشأة الفردية.

4- من زاوية القائم بعملية المراجعة: تنقسم المراجعة من حيث القائم بعملية المراجعة

إلى:<sup>2</sup>

أ- **المراجعة الداخلية:** تقوم بها هيئة داخلية، وذلك من أجل حماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب- **المراجعة الخارجية:** وغرضها الرئيسي الخلاص إلى التقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعينة، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع

5- **المراجعة العادية والمراجعة لأغراض خاصة:** وتنقسم إلى قسمين:<sup>3</sup>

أ- **المراجعة العادية:** وهي التي تهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المشروع وعن مركزه المالي في نهاية الفترة المالية.

ب- **المراجعة لأغراض خاصة:** وتعني تكليف جهة ما مراجع الحسابات بمراجعة موضوع محدد لهدف محدد ويتم التكليف كتابة وتحدد فيه نطاق عملية المراجعة والغرض منها، وقد يتم

1- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 50.

2- خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

3- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص ص: 17-18.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

هذا التكليف من إدارة المشروع، كان يكلف المراجع بفحص نظام الرقابة الداخلية بهدف تصميم نظام آخر أكثر فعالية ودقة.

### المطلب الثالث: معايير أو مستويات المراجعة.

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أي عملية مراجعة وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها وفي هذا الإطار سوف نميز بين ثلاثة أقسام أساسية من المعايير المتعارف عليها في مجال المراجعة.

#### أولاً: المعايير العامة:

تتعلق المعايير العامة بتكوين الشخص القائم بعملية المراجعة، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين وتوصف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر (شخصية) لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي، وبالتالي فإنه يمكن القول بأنه الحصول على تقرير يتضمن رأي فني محايد له أهميته ومغزاه يتعين أن يكون المراجع على درجة من الكفاءة وأن يتمتع بالاستقلال المطلوب، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها.

تتكون المعايير العامة (الشخصية) من:<sup>1</sup>

**1- التدريب والكفاءة:** وهو يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة، ويتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة ولكن تغطي هذه الموصفات أثرها لا بد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب، وحتى يكون هناك ثقة لدى الأطراف الذين يعنون المراجع بكفاءة المراجع يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند إبداء الرأي، ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب العلمي (الفني) والتأهيل العلمي.

**أ- التأهيل العلمي (الفني):** وهو أن يكون لدى المراجع مؤهلاً جامعياً في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي

1- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص: 38-39.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية المراجعة، فمثلا يجب على مراجع الحسابات أن يكون ملما بالجوانب السلوكية والإدارة وغيرها مثل الاقتصاد والإحصاء ولا يكفي التأهيل العلمي الذي يحصل عليه مراجع الحسابات خلال سنوات الدراسة وإنما يتطلب الأمر منه متابعة ما يستجد من معلومات وعلوم مرتبطة بعمله وكذلك زيادة معرفته الفنية عن ما يستجد في المحاسبة والمراجعة وتعديل المعايير.

ب- **التدريب العلمي (الخبرة المهنية):** مهنة المراجعة كأى مهنة أخرى تحتاج إلى التدريب العلمي والتمرن عن طريق الممارسة بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مراجعا قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن مثل: (المحاماة، الطب) تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة.

2- **الاستقلال (الحياد):** لكي تصل مهنة المراجعة إلى درجة ثقة لمستخدمي القوائم المالية التي تتم مراجعتها يجب أن يتوفر بعض المعايير الأساسية التي تدعم هذه المهنة، ولكي تعتمد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية على هذه القوائم يجب أن يتم مراجعتها من قبل شخص يتمتع بالاستقلال والحياد عند إبداء رأيه، خاصة وأن يكون هناك أحيانا تعارض بين الإدارة والملاك، وهذا التعارض يحتاج إلى رأي محايد حول عدالة القوائم المالية.

3- **العناية المهنية اللازمة:** وهو أن يبذل المراجع الحسابات العناية الواجبة في عملية المراجعة وعند التقرير النهائي لعملية المراجعة، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة إبداء المراجع أثناء القيام بعمله. والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة. وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب مراجعة الحسابات الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.

ثانيا: **معايير العمل الميداني (الأداء المهني).**

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات وتشمل هذه المعايير على ثلاثة معايير هي: <sup>1</sup>

1- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص: 75-76.



## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

✓ يجب أن يكون العمل مخططا بدقة، وأن يكون هناك إشراف ملائم من المراجع على مساعديه.  
✓ يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل المنشأة حتى يمكن اتخاذ النتائج التي نتوصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه نحو تحديد حجم الاختبارات اللازمة التي بدورها تحدد الإجراءات اللازمة للتنفيذ.  
✓ الحصول على قرائن كافية وملائمة نتيجة لعملية الفحص والملاحظة والاستقصاء وذلك لتكون هذه القرائن أساسا يركز عليه المراجع عند التعبير عن رأيه في القوائم المالية موضع فحصه.

### ثالثا: معايير إبداء الرأي (إعداد التقرير):

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المراجع عند إعداد التقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية حيث إنما تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي. ومن ثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته المهنة.

ويندرج تحتها أربعة معايير وهي:<sup>1</sup>

✓ يجب أن يبين التقرير فيما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

✓ يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي على إذا ما كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للمراجعة قد اختلفت عن المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.

✓ يفترض أن تكون المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كافية بشكل معقول، ما لم يرد في التقرير خلاف ذلك.

✓ يجب أن يبين التقرير إما رأي المراجع بالقوائم المالية كوحدة، أو التأكد بعدم إبداء رأي ويجب على المراجع، في حالة عدم إمكان إبداء رأي إجمالي بالقوائم المالية، بيان أسباب ذلك

1-حازم هشام الأوسى، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس 2003، ص ص:288-289.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

كما يجب على المراجع في جميع الأحوال التي ترتبط فيها اسمه بالقوائم المالية أن يضمن تقريره إشارة واضحة إلى صفة الفحص الذي قام به، ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

### المبحث الثاني: المراجعة الداخلية وفق معاييرها الدولية:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية، لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة الداخلية لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب بل خصائص الأفراد الذين يقومون بها.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية ومفهومها.

وسنتناول في هذا المطلب تقديم لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية لاستخلاص مفهومها.

#### أولاً: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة الداخلية لعدة قرون مضت، إلا أن الاعتراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الانتشار خلال الخمسين سنة الماضية فقط.

وأدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941. ويهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة المراجعة الداخلية وعقد امتحانات تأهيلية يمنح من يجتازها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد، ويقوم معهد المراجعين الداخليين أيضاً بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم.<sup>1</sup>

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها، وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية على أنها مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية، وتعتبر أهم إنجازات معهد المراجعة الداخلية هي قيامها بوضع

1- فتحي رزق السوافيري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2002، ص65.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

مجموعة من المعايير لأداء المهن للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقرير بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المراجعة الداخلية والجهات التابعة لها.

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيد مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإخافة قيمة المنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).<sup>1</sup>

### ثانياً: مفهوم المراجعة الداخلية:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمراجعة الداخلية ونذكر منها:

❖ يشير التعريف القديم لمعهد المراجعين الداخليين على أنها: "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة، بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤوليتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالمنظمة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".<sup>2</sup>

❖ ويمكن تعريف المراجعة الداخلية من الناحية الوظيفية على أنها: "نشاط تقييمي مستقل داخل المشروع بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمشروع وذلك كأساس لخدمة الإدارة في وظيفتها الرقابية، فهي تعتبر وسيلة رقابية في خدمة الإدارة بحيث تعمل على قياس فاعلية نظم الرقابة المختلفة".<sup>3</sup>

1- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص 63.

2- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 46.

3- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2001، ص 216.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

❖ أما الدكتور حسين شحاتة فعرفها على أنها: "عملية الفحص العملي للبيانات والمعلومات المتضمنة في المستندات والدفاتر ومطابقتها على الوارد بالحسابات المختلفة للتأكد من صحتها وسلامتها الحسابية والمحاسبية، وذلك على ضوء السياسات واللوائح والنظم الداخلية"<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط مستقل داخل المنشأة تعمل على تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وتدقيق وفحص المستندات ومطابقتها مع السجلات والدفاتر، وذلك وفق نظم واللوائح والتعليمات وكذلك القوانين المختلفة."

### المطلب الثاني: أنواع وأهمية وأهداف المراجعة الداخلية

وقسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء، وتتمثل في :

#### أولاً: أنواع المراجعة الداخلية.

تنقسم المراجعة الداخلية إلى قسمين:

**1- المراجعة الداخلية المالية:** وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- ✓ تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- ✓ اختيار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل: الفواتير وموازين المراجعة.
- ✓ التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختيار الإجراءات الخاصة بالاستلام الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابت مع التأكد من صحة معالجتها في الدفاتر.

**2- المراجعة الداخلية التشغيلية :** ويطلق على المراجعة مصطلحات مرادفة مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء أو المراجعة الوظيفية، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى وصف عملية المراجعة الداخلية التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين.

وإن هذا النوع قد وسع من مجال المراجعة الداخلية التقليدية الذي كان يركز على المراجعة المالية والمحاسبية، ليقوم المراجع بمراجعة كافة النشاطات داخل المنشأة المالية وغير

1-نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى عمان، 2013، ص160.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

المالية ويقوم المراجع بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين تلك الكفاءة، كما يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من الالتزام الكامل بالأنشطة والسياسات والإجراءات الإدارية.<sup>1</sup>

### ثانياً: أهمية المراجعة الداخلية.

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الداخلي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقط ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
- ✓ اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.
- ✓ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية .
- ✓ تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباره تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

### ثالثاً: أهداف المراجعة الداخلية

- وبالتالي فإن أهداف المراجعة الداخلية تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>
- ✓ التأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات وسائل الرقابة الداخلية المصرح بها من المستويات الإدارية المختلفة.
  - ✓ التحقق من جودة المعلومات الصادرة عن مختلف أقسام المؤسسة.

1-خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، دار كنوز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2009، ص164.

2-عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، دراسة حالة شركة KPMG، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر، 2010، ص ص:43-44.

3-عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدوان، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص ص:41-42.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

- ✓ التحقق من مدى كفاءة، وفعالية أداء الإدارات، والأقسام المختلفة.
- ✓ المساهمة في تطوير القواعد والإجراءات حسب التطبيق.
- ✓ التأكد من أن السياسات، واستراتيجيات المؤسسة معدة، ومتابعة من طرف المعنيين.
- ✓ التأكد من أن معايير أداء المؤسسة يتم تحقيقها.
- ✓ التحقق من الاقتصاد والكفاءة في استعمال موارد المؤسسة.
- ✓ التحقق من الوضعية الجبائية للمؤسسة.
- ✓ إحصاء وتقييم كل الآثار الجبائية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الهيكل أو المخصصات المالية للمؤسسة، مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف التشريع الجبائي.

### المطلب الثالث: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:

يتكون الإطار العام لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين عام 1978 وتم تعديلها عام 1993 من خمسة معايير عامة، تم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتبار من سنة 2004 من مجموعتين هما:<sup>1</sup>

#### أولاً: معايير الصفات (سلسلة الآلاف 1000):

والتي تتناول معايير وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة المراجعة الداخلية)، الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلال والموضوعية، الكفاءة المهنية، البرنامج ضبط الجودة وتطوير عملية المراجعة الداخلية، ومن بين هذه المعايير نذكر ما يلي:

1- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة، الجزائر، 2009، ص56.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

1- 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية: ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية فيما يتصل بأنشطة المراجعة الداخلية بشكل رسمي في قانون يتسق مع المعايير ويوافق عليه المجلس.<sup>1</sup>

2- 1100 الاستقلال والموضوعية: حيث ينص المعيار على أنه يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها، ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية، ويساعد الاستقلال المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة. ويمكن تفسير بعض الجوانب لاستقلالية للمراجع الداخلي فيما يلي:

أ- 1110 الاستقلال التنظيمي: حيث يجب أن يكون مدير المراجعة الداخلية تابعاً لمجلس الإدارة مباشرة أو إلى لجنة التدقيق، إذا كان لها وجود بالمنظمة، حتى تتمكن المراجعة الداخلية من الاتصال المباشر وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة أو لجنة الإدارة أو لجنة المراجعة في الشركة.

ب- 1120 الموضوعية الشخصية: مما يعني تمتع المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط على المراجع الداخلي تؤثر على موضوعية ومصداقية قراره.<sup>2</sup>

3- 1200 الكفاءة المهنية: يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عملهم بكفاءة ومهنية معتادة ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:<sup>3</sup>

أ- 1210 معيار المعاملون: يجب أن توفر الإدارة المراجعة الداخلية تأكيداً عن تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة المهنية والفنية والتعليم بما يتلاءم مع عمليات المراجعة التي تتم القيام بها.

1- أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2- صبري ماهر مشتهي، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين مجلة جامعة الأزهر، العدد 2، 2013، ص 419.

3- عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، دراسة حالة لمديرية التجارة للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 109-110.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

ب- 1220 معيار المعرفة المهارات والتدريب: يجب أن يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية أو يجب أن يحصل العاملون بها على جوانب المعرفة المهارات أو التدريب الضروري لتحمل مسؤوليات القيام بالمراجعة.

ج- 1230 معيار الإشراف: يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً على وجود إشراف ملائم على عمليات المراجعة.

د- 1240 معيار الالتزام بمعايير السلوك: يجب أن يعمل المراجعون الداخليون بما يتفق مع معايير السلوك المهني.

هـ- 1250 معيار المعرفة، المعايير والتدريب: يجب أن يتوافر في المراجعون الداخليون جوانب المعرفة، المهارة والتدريبات الضرورية للقيام بأداء عمليات المراجعة الداخلية.

و- 1260 معيار العلاقات والاتصالات الإنسانية: يجب أن يتوافر في المراجعين الداخليين مهارات التعامل مع الأفراد والاتصال الفعال.

ز- 1270 معيار التعليم المستمر: يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم الفنية من خلال التعليم المستمر.

ح- 1280 معيار بذل العناية المهنية المعتادة: يجب أن يمارس المراجعون الداخليون العناية المهنية المعتادة عند تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

4- 1300 برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية المراجعة الداخلية: ينص هذا المعيار على أنه يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يطور ويحتفظ ببرنامج ضبط وتطوير المراجعة الداخلية التي يجب أن يغطي جميع الجوانب المراجعة الداخلية، وأن يتابع بصورة مستمرة مدى فعالية هذا البرنامج، ويجب أن يخصص البرنامج لمساعدة أنشطة المراجعة الداخلية على إضافة قيمة إلى عمليات المنشأة وتطويرها بما يؤكد تماشي أنشطة المراجعة الداخلية مع المعايير المهنية ودليل أخلاق المهنة ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي كما يلي:<sup>1</sup>

1-كمال محمد سعيد كامل النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، فرع المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص: 59-60.



## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

أ- 1310 معيار يتعلق بتقديرات جودة هذا البرنامج: ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير البرنامج المطبق للجودة والأخذ بالملاحظات من داخل وخارج وحدة المراجعة الداخلية والمنشأة.

ب- 1320 معيار يتعلق عن برنامج الجودة المقرر: ويتطلب من المسؤول عن المراجعة الداخلية إبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرنامج الجودة.

ج- 1330 معيار حول مراقبة اتساق العمل مع المعايير: ويقتضي هذا المعيار على تشجيع المراجعين الداخليين على التقرير بأن عملهم يتسق مع المعايير ويشير إلى أنهم غير ملزمين بذلك إذا نص ميثاق المراجعة الداخلية على أن المراجعة الداخلية تتم وفق المعايير.

د- 1340 معيار عدم الالتزام الكامل بالمعايير: ويقتضي من المسؤول من المراجعة الداخلية أن يكشف فوراً للإدارة العليا أو لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية المراجعة الداخلية.

### ثانياً: معايير الأداء (سلسلة الألفين)

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، وتضع مقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أدائها وشملت على إدارة نشاط المراجعة الداخلية، طبيعة العمل، تخطيط مهمة العمل، أداء مهمة العمل، توصيل النتائج، متابعة التقدم، قبول الإدارة المخاطر.

وبما سبق نجد أن أهم التطورات التي حدثت في معايير المراجعة الداخلية وهذا حسب إصدار للمعايير لسنة 2008 من طرف معهد المراجعين الداخليين، والتي تم إدراجها إلى:<sup>1</sup>

1- 2000 معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية: والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم المراجعة في الشركة، وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفعاليتات لتمكين المراجعة الداخلية من خلق قيمة إضافية للشركة.

1- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

- 2- 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية: إذ يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقوم بالتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة.
- 3- 2200 تخطيط مهمة العمل: هذه المعايير تتناول أهم الاعتبارات التي يجب أن يتخذها المراجع عند التخطيط لمهمة المراجعة من تحديد الأهداف.
- 4- 2300 أداء مهمة العمل: إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق المهمة التي يتولون القيام بها.
- 5- 2400 توصيل النتائج: إذ ينبغي على المراجع الداخلي أن يقوم بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبة.
- 6- 2500 متابعة التقدم: وهذه المهمة تقع على مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.
- 7- 2600 قبول الإدارة للمخاطر: بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبح نشاط عمل المراجعة الداخلية بموجب المعيار 1220 ينبغي على مدير قسم المراجعة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر.

### المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها البنوك، لما لها من أثر في مراجعة وفحص المستندات ومطابقتها مع السجلات والدفاتر وما في حكم لتأكد من الصحة الحسابية والمحاسبية وبيان الأخطاء والمخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصويب، ومدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. إضافة إلى أن المراجعة الداخلية تقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

ونتناول في هذا المطلب تقديم أهم التعاريف للبنوك التجارية الاستخلاص أهم أهدافها، وأنواعها

#### أولاً: تعريف البنك

توجد عدة تعاريف للبنك منها:

- ❖ يعرف البنك على أنه: "هي المنشأة الاقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظاً وإقراضاً أو بيعاً وشراءً، فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها وتتضمن صناديق التوفير وبيوت الاستثمار وشركات وهيئات والبورصات".<sup>1</sup>
- ❖ ويعرف مجلس معايير التدقيق الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي: "البنك هو نوع من المؤسسة المالية نشاطها الرئيسي هو أخذ الودائع والإقراض بهدف الاقتراض والاستثمار وأن يظهر إليه كبنك من قبل السلطات التنظيمية في البلد التي يعمل بها".<sup>2</sup>
- ❖ أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية

1- حسين سمير عشيح، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص51.

2- أحمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2013، ص26.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتبأشر عمليات الادخار المالي في الداخل والخارج بما ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي".<sup>1</sup>

❖ ويعرف البعض البنك بأنه: "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها".<sup>2</sup>

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف البنك على أنه: "مؤسسة مالية تتصب عملياتها الرئيسية على جمع المدخرات العاطلة من الجمهور لغرض اقتراضها للآخرين".

### ثانيا: تعريف البنوك التجارية:

❖ يقصد بالبنوك التجارية: "على أنها نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا يعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء".<sup>3</sup>

❖ ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها: "مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز".<sup>4</sup>

❖ حدد قانون البنوك رقم 163 لسنة 1957 البنك التجاري بأنه: "كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة".<sup>5</sup>

1- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص ص: 7-8.

2- خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

3- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 14.

4- حسين محمد سمحان ، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 ص 105.

5- محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار السيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 111.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

❖ ويبدو التشابه واضحاً في مضامين التعريفات السابقة للبنوك وذلك من خلال

اتفاقها على أن البنك التجاري" هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة

بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض لتعيد استخدامها

في مجالات استثمارية متنوعة، لتحقيق عدة أهداف من أهمها:<sup>1</sup>

✓ الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (وهو عائد رأس المال).

✓ تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد بما يعود بالنفع عليهم، ولخدمة

الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتندرج تحت هذه البنوك التجارية عدة أنواع منها:

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: وتنقسم إلى:<sup>2</sup>

أ- البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها في العاصمة وتباشر

نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة

الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، ومنح الائتمان - قصير ومتوسط الأجل - كذلك فهي تباشر

كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب- البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة

جغرافية محدودة نسبية مثل مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك أو الفروع

في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة

بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2- من حيث حجم النشاط: وينقسم إلى:<sup>3</sup>

أ- بنوك الجملة: و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت

الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجرة

1- زهير الحدوب، لؤدي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص109.

2- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص31.

3- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص29.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

### 3- من حيث عدد الفروع: وتنقسم إلى:<sup>1</sup>

أ- **البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأن يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

ب- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريًا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص32.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

د- البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات - قصيرة الأجل - ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

### المطلب الثاني: أهداف وأسس المراجعة الداخلية في البنوك.

ونتناول في هذا المطلب أهم الأهداف وأسس المراجعة الداخلية في البنوك:

#### أولاً: أهداف المراجعة الداخلية في البنوك.

إن الهدف الرئيسي من مراجعة عمليات البنك هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للمراجعة أو الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للبنك والتي تم إعدادها بشكل دوري. وغالباً ما يطلب من المراجع الداخلي أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على البنك وإلى السلطات النظامية الأخرى وأهم أهداف المراجعة الداخلية في البنوك فيما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ تيسير تحقيق أهداف العمل في البنوك.
- ✓ الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة في البنك.
- ✓ حماية أصول البنك.
- ✓ تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
- ✓ تيسير الامتثال لقوانين حكومية الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة المراجعة.
- ✓ استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح داخل البنك.
- ✓ زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

1- خالد أمين عبد الله، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الطبعة الأولى، 2002، ص9.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

ثانياً: أسس المراجعة الداخلية في البنوك.

لتحقيق أهداف عملية المراجعة والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:<sup>1</sup>

**1- الأسس الإدارية:** تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية المراجعة الداخلية وذلك من حيث:

- ❖ وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للبنك، حيث يسترشد المسؤولون بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

- ❖ تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية المراجعة والرقابة.

- ❖ تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

- ❖ تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج كما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ مستويات الإدارة العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

**2- الأسس المالية والمحاسبية:** ينبغي على المراجعة الداخلية مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية والتي من أهمها:

- ❖ مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً بدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات

1- بحدود راضية، صبا يحي نوال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محمد، البويرة، 2007، ص ص: 6-7.



## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

❖ توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان، تقود إلى ضياع فرص استثمارية للبنك، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة البنك إيجاد بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

❖ تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المعتمدة.

### المطلب الثالث: مسؤوليات المراجعة الداخلية ومبادئها.

#### أولاً: مسؤوليات المراجعة الداخلية في البنوك.

تعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك. وتقوم المراجعة الداخلية بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها.

وفي هذا السياق ولكي يتحقق المراجع الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين المرعية.
- ✓ مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة.

1- أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 117-118.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

✓ التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

ونحن بمعرض الحديث عن المراجعة الداخلية في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن المسؤولية الرئيسية لإدارة العمل المصرفي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وإدارته العليا المعنية من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي:

✓ التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيا ولديهم الخبرة الكافية وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك.

✓ التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية و أنها تعمل بفعالية.

✓ التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب ويتعقل حذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.

✓ المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء وتوفير السيولة الملائمة.

✓ العمل على حماية مصالح المودعين والدائنين للبنك وكذلك المساهمين.

✓ إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات والتعليمات السارية المفعول والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته المصرفية وفقا لقواعد والأصول المتعارف عليها في إعداد الميزانيات والحسابات الختامية للبنوك وتزويد مدقق حسابات البنك القانونيين (خبراء المحاسبة) بما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية، كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعها المالي.

مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك المعنية من قبله مسئولة عن إنشاء دائرة مراجعة داخلية في البنك تكون مهامها الرئيسية:

✓ التأكد من أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح.

✓ أن تمكن العاملين في هذه الدائرة من أداء واجباتهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب، وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار واتخاذ بشأنها الإجراءات المناسبة.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

✓ ينبغي التأكد بأن مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك والمعنية من قبله لا تنتفي في ظل وجود أجهزة رقابية أخرى لها دور وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها كمراجعي الحسابات القانونيين (خبراء المحاسبة) والبنك المركزي.<sup>1</sup>

### ثانياً: مبادئ المراجعة الداخلية في البنوك.

لما كانت المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء البنك ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة البنك، واستناداً لأحكام قانون البنوك رقم (2) لسنة 2002 ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع البنوك إنشاء دائرة أو جهاز للمراجعة الداخلية ومراعاة ما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- تشكيل دائرة المراجعة:

- أ- على مجلس إدارة البنك محلي إنشاء دائرة مراجعة داخلية تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية وتتبع مجلس الإدارة مباشرة.
- ب- تعيين مدير دائرة المراجعة الداخلية من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس شرط الحصول علو موافقة خطية من قبل النقد.
- ج- يعين باقي أفراد دائرة المراجعة من قبل لجنة المراجعة والتدقيق بتوصية من مدير دائرة المراجعة الداخلية.

2- الاستمرارية: يجب على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير اللازمة بحيث يعتمد البنك بشكل مستمر على وظيفة المراجعة الداخلية تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطه وأن تشمل هذه التدابير توفير الموارد الموظفين للقيام بمهام المراجعة الداخلية بما يحقق أهداف البنك.

3- الاستقلالية: يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ضمان استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال ارتباطها المباشر مع المجلس أو اللجنة، و من خلال التقارير

1 - أحمد محمد مخلوف، المرجع السابق، ص 18

2- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على ضوء إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة-، 2012، ص ص: 29-30.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

المرفوعة إلى المجلس أو اللجنة، وخضوع وظيفة المراجعة الداخلية للرقابة من قبل لجنة المراجعة والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح بين المراجعين الداخليين والبنك.

**4- ميثاق التدقيق:** ويتضمن الميثاق أهداف ومجال وظيفة المراجعة الداخلية وصلاحيات جهاز المراجعة الداخلية وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى، على أن يتم اطلاع كافة موظفين البنك على هذا الميثاق.

**5- النزاهة:** وهو قيام مجلس الإدارة بالتأكد من عدم تحيز دائرة المراجعة الداخلية والتأكد من قدرتها على تنفيذ مهامها بحرية وعدم وجود مصالح مضاربة مع البنك وإتباع سياسة التدوير.

**6- المنافسة المهنية:** قيام مجلس الإدارة بتطبيق سياسة تكفل توفير الحوافز والتدريب المستمر لكافة الموظفين في دائرة المراجعة الداخلية ورفع مستوى معرفة وخبرة المراجعين الداخليين.

**7- نطاق أنشطة المراجعة:** يجب أن يخضع كل نشاط أو وحدة في البنك للمراجعة الداخلية سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك نطاق عمل المراجعة الجوانب الرئيسية التالية:

✓ اختبار وتقييم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

✓ مراجعة كفاءة واختبار عمليات البنك ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر.

✓ مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الإلكترونية وخدمات البنك الإلكترونية، ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله وعلاقته بالمخاطر المختلفة.

✓ تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة والقوانين والأدلة والإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية.<sup>1</sup>

1- أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 120.

## الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية

### خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة المراجعة والتي تتمثل في التطور التاريخي ومفهومها وأهم معاييرها، ثم قمنا بتعرف على المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية، كما تم التطرق إلى المراجعة الداخلية في البنوك.

من خلال هذا الفصل خلصنا إلى الآتي:

✓ إن ظهور المراجعة وتطورها حتى وصلت إلى ما عليه اليوم كانت نتيجة التطور الاقتصادي وتوسيع المؤسسات، باعتبار المراجعة وظيفة تابعة لإدارة المؤسسة تقوم بفحص الحسابات المجمعة للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة، وذلك للحكم على مدى مصداقية القوائم المالية المقدمة كتعبير سليم وصحيح لنتائج الأعمال وينتهي الفحص بتقديم تقرير موضحا فيه رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتقوم على مجموعة من الفروض والمعايير تحدد مسارها ونطاقها ونطاق عملها.

✓ أصبحت المراجعة الداخلية ذات أهمية بالغة في ظل بيئة الأعمال الجديدة، ويظهر هذا في تطور معايير الدولية للمراجعة الداخلية، وتقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل، والمتمثل في قياس فاعلية نظم الرقابة بما فيها الرقابة المحاسبية، وذلك بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض، وأن يمارسوا مهامهم باستقلالية.

✓ تعتبر المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في البنوك، وذلك من خلال إعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة، كما يجب أن تكون على دراية كافية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة لإجراء عملية المراجعة في البنك.

# الفصل الثاني:

المراجعة الداخلية ودورها في  
إدارة المخاطر المصرفية.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

### تمهيد

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعاليته لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك، ونتيجة لتطور أعمال البنوك والنشاطات التي تقوم بها فقد أصبحت من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر.

مع المخاطر التي تواجهها البنوك ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي وتدقيقي محكم من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر التي تتعرض لها البنوك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة الأداء البنكي.

ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره، سوف يتوزع محتوى هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: مدخل إلى المخاطر المصرفية.**

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.**

**المبحث الثالث: المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية**

### المبحث الأول: مدخل إلى المخاطر المصرفية

تواجه الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة العديد من المخاطر أثناء مزاوله نشاطها والتي تعكس المنتجات المصرفية المالية المبتكرة، وإن نجاح البنك واستمراره يفرض عليه فهم المخاطر والتعرف عليها.

#### المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة بها

ونتناول فيه أهم التعاريف للمخاطر المصرفية وأهم العوامل المؤثرة عليها.

##### أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

ولقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطر، فإننا يمكننا صياغة بعض التعاريف كما يلي:

- ❖ المخاطر **RISK**: "احتمال ناتج عنه حدث يترتب عليه خسارة اقتصادية."<sup>1</sup>
- ❖ ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "حالة يكون إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة."<sup>2</sup>
- ❖ كما تعرف على أنها: "فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار."<sup>3</sup>
- ❖ عرف في ميدان البنوك خاصة وبالنسبة لكل من « **BENSTON** » و « **HORVIT** »، « **EISENBIS** » و « **KAUFMAN** » فإن الخطر يمكن

1-محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2012، ص11.

2-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ص16.

3-دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص87.



## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

أن ينتج عن نقص التنويع، نقص السيولة، ولكن أيضا عن إدارة البنوك في التعرض للأخطار، حيث تكون هذه المصادر الثلاثة مرتبطة.<sup>1</sup>

❖ يعرفه معهد المراجعين الداخليين كما يلي: "الخطر هو حادث ، أو الامتاع عن فعل معين يؤدي إلى منع منظمة من تحقيق أهدافها تقدر قيمته من خلال أثره واحتمال وقوعه".<sup>2</sup>

❖ أما على صعيد الصناعة المصرفية تعرف المخاطرة بأنها: "الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر هو: "الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله".

### ثانيا: العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية

يمكن أن نشير إلى أهم العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية كما يلي:<sup>4</sup>

✓ التطورات الكبيرة المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة وحديثة.

✓ ارتفاع حدة الوعي المصرفي وبالأخص في الدول المتقدمة.

✓ تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاحتراف غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين وعليه لابد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.

1-حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص43.

2-فاطمة الزهراء، محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014، ص18.

3-حاكم محسن الربيعي، أحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص161.

4-صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2013، ص219.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

✓ عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الخاصة.  
✓ إن عملية تجميع واختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن قد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.

تنقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، وتتمثل في مايلي:

#### أولاً: المخاطر المالية:

ترتبط المخاطر المالية بإدارة الميزانية العمومية للبنك، أي إدارة الموجودات ومطلوبات البنك وتتضمن أنواع مختلفة من المخاطر التي يمكن إيجازها في الآتي:<sup>1</sup>

**1-المخاطر الائتمانية:** تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وأبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات فقد يكون هناك سداد ولكن ليس كامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض البنوك التجارية لهذا النوع من المخاطر، إذ قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالبنوك التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة، ذلك أن المقترضين (سواء بشكل مباشر من المصرف أو بشكل غير مباشر عن طريق بيعهم السندات إلى البنك التجاري) في الأجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تحد وتقلل أو تضعف قدرتهم على السداد بالمبالغ أو الأوقات المحددة للسداد.<sup>2</sup>

1-حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص170.

2-أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2013، ص ص:346-347.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

**2-مخاطر السيولة:** وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها أو أنها تنشأ عندما يواجه البنك مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأمد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات<sup>1</sup>.

**3-مخاطر أسعار الفائدة:** إن خطر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة، وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقترضين أو مقرضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها. أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية، تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات وتكون السندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعا لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في المستقبل، فإذا استخدم البنك استراتيجية جريئة تستند إلى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة، فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات والتنبؤات وما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع استراتيجية أقل جرأة وذلك بتتويج مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو متقابلة تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى.<sup>2</sup>

**4-مخاطر سعر الصرف:** تنشأ نتيجة التعامل بالعملة الأجنبية، وحدث تذبذب في أسعار العملات، والتي يكون لها تأثير في الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية

1-صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيق العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2009، ص198.

2-خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009 ص7.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فإن أي تغير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها في القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم.<sup>1</sup>

**5-مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التآجير وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع والموجودات المؤجرة، ويقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية لقياس مخاطر السوق وذلك لكل نوع من أنواع مخاطر السوق (مخاطر أسعار العائد، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر التغير في أسعار الأسهم، والتركيز على مخاطر العملات الأجنبية)، وقد تم استخدام بعض المؤشرات للتعرف على أثر حساسية الدخل للتغير في الموجودات المالية غير المتاجرة والمطلوبات المالية المحتفظ بها وحساسية حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار للتغير في المعدل الثابت في الموجودات المالية المتاحة للبيع الممولة من الأموال المشتركة.<sup>2</sup>

**ثانياً: المخاطر الغير المالية:** تمثل المخاطر التي لا تأثر بشكل مباشر في الوضعية المالية للبنك ولكن لها تأثير على نشاط البنك وتمثل في:

**1-مخاطر التشغيل:** تشير إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما ينسب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفي أم لا.

ويمكن قياسها من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات

1-محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان 2013، ص221.

2-حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص314.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين، وكذلك الأخطاء التي تحدث نتيجة ممارسة العمل المصرفي اليومي والتي قد تحمل البنك تكاليف كبيرة بالإضافة إلى أنها لا تقيس عدم الكفاءة في إنجاز الأعمال<sup>1</sup>.

**2-مخاطر النظام:** الذي يمكن تعريفه على أنه حالة فقدان التوازن والاستقرار على مستوى متسع، يتحقق بسبب انتقال العدوى والسريان لاضطرابات في كامل النظام المالي، وبالتالي كل البنوك العاملة في الساحة، ويصل إلى درجة تمس اقتصاد الدولة ككل.

أو ما يعرف بظاهرة عدم ملاءة عامة أو عدم قدرة الوفاء عامة، تشمل كل البنوك والمؤسسات المالية، وحتى عدم ملاءة الدولة نفسها، وقد تنتقل العدوى إلى بنوك أجنبية ولدول أخرى بسبب العلاقات التي تنشأها هذه البنوك فيما بينها، وبسبب تعاملها في نفس الأسواق العالمية المشتركة، وهكذا يتجاوز الخطر حتى في حدود الدولة الواحدة ليصبح خطراً عالمياً يمس بالنظم المصرفية للدول.<sup>2</sup>

**3-المخاطر الإستراتيجية:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب تخطيط استراتيجي في البنك والاستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماد على تحليل القوة الذاتية.

ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الاستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى آخر يعطي مؤشراً على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.<sup>3</sup>

1-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص:118-119.

2-زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مانجمنت المؤسسة، جامعة أم البواقي، 2007، ص35.

3-بلبالي عبد الرحيم، إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص71.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

4-المخاطر القانونية: ويتمثل في الخطر الناتج عن مخالفة أو سوء تقدير النصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، أو اختراق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى أو غير ذلك من العلاقات القانونية.<sup>1</sup>

5-المخاطر التنظيمية: والمتمثل في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمحددة لحسن سير المهنة ككل، وهكذا سواء تعلقت بالقانون البنكي، القانون التجاري، قانون الضرائب، النظام الداخلي.<sup>2</sup>

6-مخاطر الجرائم الإلكترونية: جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة الإلكترونية والوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان تبادل المعلومات والبيانات) كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات، واتجهت معظم البنوك إلى توسيع نطاق خدماتها الإلكترونية لخدمة عملائها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة مخاطرها.<sup>3</sup>

7-مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توفر رأي سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على البنوك الأخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة حدوث اختراق مؤثر لها.<sup>4</sup>

1-رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص210.

2-زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص34.

3-دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012 ص ص:243-244.

4-قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص34.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

### المطلب الثالث: طرق تقليل المخاطر المصرفية.

يقصد بطرق تقليل المخاطر من خلال التعرف على الخطر ثم تقدير حجم الخسائر المحتملة في حال وقوع الخطر، ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر يمكن إيجازها بما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: التنويع:

إن التنويع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر ولكنه لا يؤدي إلى إزالة هذه المخاطر أو القضاء عليها، وتضع البنوك سياساتها وضوابطها لتنويع استثماراتها والتي قد تشمل المجالات التالية:

**1-أنواع الأوراق المالية:** التي يجوز للبنك الاستثمار فيها، وقيمة الاستثمار في كل نوع فتحدد الإدارة أنواع هذه الأوراق المالية من حيث كونها أسهم أو سندات تنمية أو أسناد قرض أو أدونات خزينة، كما أنها قد تحدد القطاعات الممكن الاستثمار فيها كقطاعات البنوك الخدمات أو الصناعة أو التأمين، أو قد تحدد الاستثمار في أوراق مالية محلية أو أجنبية.

**2-مستوى جودة الأوراق المالية:** فتحدد مستوى الجودة له علاقة مباشرة مع النسبة المقبولة من المخاطر فإذا لم يكن لدى البنك استعداد لقبول مخاطر عالية فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية الجيدة المستوى.

**3-تواريخ الاستحقاق:** إذ تعمل إدارة البنك دائماً على جدولة تواريخ استحقاق السندات كي تتماشى مع احتياجات التدفق النقدي ومتطلبات السيولة حيث أن البنك دائماً يواجه مشكلة عدم توافق تواريخ استحقاق الودائع على تواريخ استحقاق القروض، وإحدى الطرق المعروفة والتي تستخدمها عدة بنوك في تنويع تواريخ الاستحقاق هي طريقة تدرج تواريخ الاستحقاق والتي تتضمن استثمار قيمة متساوية في السندات التي تستحق كل سنة ولمدة عشر سنوات مثلاً، وبعد مرور كل سنة يتم بيع السندات التي استحققت تواريخها خلال تلك الفترة وشراء سندات أخرى بنفس القيمة تستحق بعد عشر سنوات.

1-زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص ص:286-287.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

ثانياً: سياسة الوقاية من الخسائر (التحوط):

تلجأ البنوك عادة إلى اتباع سياسات معينة بهدف وقاية نفسها من مخاطر احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها، فقد يتوقع البنك انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ستة شهور مثلاً، وبنفس الوقت يتوقع في تلك الفترة أن يحتاج إلى سيولة لمقابله احتياجاته وحتى يتجنب البنك بيع أوراقه المالية بخسائر كبيرة في تلك الفترة، فإنه يعمل على وقاية نفسه (يتحوط) من تلك الخسائر من خلال توقيع ما يسمى بعقود المشتقات والتي تشمل بشكل أساسي الخيارات، والمستقبليات والعقود الآجلة والمبادلات.

إن الهدف من المشتقات هو التحوط عن طريق نقل المخاطر الناتجة عن عدم ثبات أسعار العديد من العناصر مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع كما قد يلجأ البعض إلى التعامل بها لغايات المضاربة.

**1-العقود المستقبلية:** العقد المستقبلي هو اتفاقية بين مستثمر ومنشأة لشراء أو بيع أصل معين في وقت لاحق وبسعر محدد سلفاً، إلا أن عملية تسليم الأصل من قبل البائع ودفع الثمن من طرف المشتري لا تتم إلا في التاريخ المحدد في الاتفاقية، والقیود المستقبلية هي عقود منظمة من حيث تواريخ الاستحقاق وحجم العقد والأسعار المستقبلية التي سيتم التنفيذ على أساسها.

أن الكثير من المستثمرين قد يتعرضوا لمخاطر تغير الأسعار إذا كانوا يمتلكون السلعة أو يتوقعون الحاجة إليها مستقبلاً، ويلجأ المستثمر إلى الرقابة من الخسائر من خلال القيام بشراء أو بيع عقد مستقبلي وذلك لحماية نفسه من مخاطر احتمال انخفاض أو ارتفاع الأسعار مستقبلاً، فالمستثمر الذي يملك أصلاً من الأصول يمكنه تجنب انخفاض الأسعار مستقبلاً.

**2-عقود الخيار:** عقد الخيار هو ذلك الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أصل معين كالأسهم وغيرها بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ وفي تاريخ معين وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى المشتري يسمى علاوة حق الخيار.

قد تشمل عقود الخيار الأسهم كما أنها قد تشمل كذلك العملات الأجنبية والأدوات المالية الأخرى والسلع، أن عقد الخيار يعتبر من الوسائل التي يبيعها المستثمر بهدف التقليل من المخاطر المتعلقة باستثماراته سواء كانت أسهم أو عملات أو أية سلعة أخرى.



## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

ومن حيث أنواع عقود الخيار فهناك نوعان:

أ- **عقد خيار الشراء:** يعطي عقد خيار الشراء الحق للمشتري في أن ينفذ أولاً عملية شراء الأصل ووفقاً للسعر المتفق عليه في وقت سابق، فإذا توقع أحد المستثمرين ارتفاع سعر سهم شركة معينة فقد يقوم بشراء خيار الشراء لهذا السهم الذي يعطيه الحق في طلب تنفيذ عملية الشراء أو عدم تنفيذها وفقاً لمصلحته.

ب- **عقد خيار البيع:** يعطي هذا الحق للمشتري في أن يطلب تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية البيع وفقاً للسعر المحدد المتفق عليه سابقاً، أن من أهم وسائل حماية المستثمر من الخسائر المتوقعة هي عملية شراء حق خيار البيع، فإذا توقع أحد المستثمرين انخفاض سعر السهم مستقبلاً، فإنه يقوم بشراء عقد خيار بيع، حيث يمنحه هذا العقد الحق في أن يطلب تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه بالسعر المتفق عليه وذلك مقابل علاوة حق الخيار.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

يعد موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، ولاسيما في أعقاب الأزمات التي حصلت في كثير من الدول وأخير الأزمة المالية العالمية 2008، وتبين أن من أهم أسباب هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المالية والمصرفية التي تواجهها البنوك من جانب وضعف إدارتها من جانب آخر، وعليه أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل معها بكفاءة.

#### المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والمراحل التي تمر بها.

بغرض الوصول إلى مفهوم واضح لإدارة المخاطر المصرفية تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

##### أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها

يمكن حصر مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهم أهدافها فيما يلي:

**1- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:** تتعرض أنشطة وأعمال المنشأة دائماً وفي أي زمان ومكان للمخاطر ومع الاهتمام بإدارة المخاطر من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين فقد صدرت التعاريف المتعددة والمتنوعة لإدارة المخاطر نذكر منها:

1- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، المرجع السابق، ص 290

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

❖ إدارة المخاطر هي: "عملية مستمرة لتحديد وقياس وإدارة احتمالات التعرض للمخاطر وهي تتصل بنظام المدفوعات."<sup>1</sup>

❖ كما تعرف على أنها: "عملية التعرف والتقييم للأخطار الصافية المختلفة، ومن ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه الأخطار الصافية ولا تقف مهام الإدارة عند اختيار الوسيلة فقط بل يجب عليها القيام على إدارة هذه الوسيلة أيضا."<sup>2</sup>

❖ كما عرفت أيضا بأنها: "مجموعة من الأدوات والتقنيات وأيضا عملية مطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك، وتركز إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة على المستوى العام للميزانية الختامية، ويمكن اعتبارها مجموعة من إدارة المخاطر، وتغطي إدارة المخاطر مخاطر أخرى مثل المخاطر الائتمانية والسوقية كما تشمل أيضا كل عمليات الإدارة والتصميم التنظيمي المطلوبة لفعالية تنفيذ مجموعة التقنيات التي تتناول إدارة المخاطر والتحكم فيها."<sup>3</sup>

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا لإدارة المخاطر المصرفية على أنها: "عبارة عن عملية التي تتم من خلالها تحديد وتقويم المخاطر وقياسها عن طريق استخدام الإدارة لمجموعة من السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة بهدف التقليل من آثارها إلى حد أدنى."

**2-أهداف إدارة المخاطر المصرفية:** إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من

أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها:<sup>4</sup>

✓ تنفيذ الاستراتيجية.

✓ تنمية المزايا التنافسية.

1- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية (الأدوات والمخاطرة)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص282.

2- يوسف حجيم الطائي، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص31.

3- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص84.

4- خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

✓ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

✓ المعاونة في اتخاذ القرار.

✓ المعاونة في اتخاذ قرارات التسعير.

✓ رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها.

أ. أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الاستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة للعائد الخاصة بالبنك.

ب. الميزة التنافسية: العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة.

ج. المخاطرة والقدرة على الدفع: لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا، ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة.

د. اتخاذ القرار: إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام وليس من السهل أو البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها، إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، بالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية والمالية للبنك، فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار الكامل بل المساعدة في هذه العملية.

هـ. مخاطر التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى، ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه تكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

و. رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقل في العادة ويحول دون اتخاذ قرار يتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.

ز. إدارة المحافظ: تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر.

ويميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة وتأثير إدارة المخاطر، ومن أهم العوامل:<sup>1</sup>

✓ مدى الاستعداد لجعل تأثيرات التنويع (المحفظة) أكثر وضوحاً وأكثر خضوعاً للمقاييس الكمية.

✓ الاعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة-العائد من خلال إدارة المحفظة المصرفية ككل بدلاً من التركيز فقط على المعاملات المصرفية الفردية.

✓ بروز أدوات جديدة لإدارة المخاطر.

✓ بروز أو ظهور سوق تداول القروض حيث يمكن للقروض أن تقدر وتسعر وتدريج وتباع عبر سوق منظمة.

### ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر ليست بظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق آسيا، والمكسيك والأرجنتين، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما حدا بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولية، أن تعمل بجهد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلية جيدة لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:<sup>2</sup>

✓ أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في البيئة المعمولة والصناعة المالية والمصرفية.

1-خضراوي نعيمة، المرجع السابق، ص21

2-صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص:46-47.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- ✓ تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوءها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
- ✓ الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للبنك نتيجة العمل البنكي الإلكتروني مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.
- ✓ الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات.

### ثالثاً: مراحل عملية إدارة المخاطر المصرفية

تمر عملية إدارة المخاطر بمجموعة من المراحل الضرورية وذلك حتى تكون عملية منظمة مما يساعد على تحقيق النتائج الموجودة من خلالها.

تتمثل هذه المراحل في:<sup>1</sup>

**1-تحديد المخاطر:** من أجل إدارة المخاطر لابد من ابتداء من تحديدها، وإن كل خدمة يقدمها البنك تتطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية، وإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

**2-قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاد الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، وإن القياس الصحيح وهو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

**3-ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

1-شقيري ذوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012 ، ص 303-304.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

✓ تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.

✓ تقليل المخاطر.

✓ إلغاء هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.

**4-مراقبة المخاطر:** على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.

وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

### المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

أولاً: رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

تتطلب إدارة المخاطر إشرافاً فعلياً من قبل مجلس الإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

1-شقيري ذوري، المرجع السابق، ص ص:304-305.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر، والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

### ثانيا: كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، كذلك ضرورة العمل على اتباع اجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، وتخفيضها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، والتحكم فيها، وكذلك يجب تطبيق سياسة ملائمة، وسقوف واجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

### ثالثا: كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، والأداء وغيرها.

ويجب أن تتسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطه وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر، ومثل هذه التقارير قد تشمل تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، قائمة بالديون تحت المراقبة، قائمة بالقروض المستحقة وغيرها، لذلك يتوقع أن تكون لدى البنك

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

### رابعاً: كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في البنك حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، وإن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، وإن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية، كذلك يجب أن تتم إعادة النظر من وقت إلى آخر بالأنظمة للتأكد من مدى انسجامها مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

### المطلب الثالث: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية.

تم تقسيم هذا المطلب إلى جزئين، الأول يتمثل في مبادئ إدارة المخاطر المصرفية والثاني يتمثل في مسؤولية القيام بإدارة المخاطر المصرفية

#### أولاً: مبادئ إدارة المخاطر

تتمثل أهم المبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفى.

✓ على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

✓ أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة

1-صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2010، صص: 26-27.



## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

المخاطر استنادا إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

✓ إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

✓ يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

✓ ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف.

✓ لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت، أو سعر السوق، أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساس لقياس المخاطر والربحية.

✓ ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

✓ يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

✓ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

✓ لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام، ووجود آلية لتتبع سلسلة الاجراءات والمعاملات.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

✓ وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنشطة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

✓ وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

### ثانيا: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالتالي:<sup>1</sup>

**1-المراقبون أو السلطات الإشرافية:** لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

**2-المساهمون:** تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، تقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

**3-الإدارة التنفيذية:** وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المصرفية.

**4-لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية:** تعد لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن

1-نبيل حشاد، إدارة مخاطر التشغيل في البنوك وفقا لمتطلبات بازل 2، شركة ايجيت برس للطباعة 2009، صص: 24-26.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية يلعبان دورا مهما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.

**5-المراجعين الخارجيين:** وهو غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المراجعين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب وإنما يجب أن يكون مراجعتهم مركزا على المخاطر.

**6-الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك:** يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبئ في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

### المبحث الثالث: المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية، وارتفاع حدة المنافسة وتكنولوجيا المعلومات، هذه المتغيرات أوجدت العديد من المخاطر التي يجب على البنوك مواجهتها، مما يفتح للمراجعة الداخلية لتوسيع دورها في ضمان الكفاءة والفاعلية في القطاع المالي، وتقديم النصح للإدارة في مجال تقييم إدارة المخاطر.

#### المطلب الأول: مراجعة إدارة المخاطر

رغم أن المتابعة والمراجعة عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون القطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المراجع الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

#### أولا: تعريف مراجعة إدارة المخاطر

يتم تعريف محدد للمراجعة الداخلية على أساس إدارة المخاطر هي:

"المنهجية التي تقدم التأكيد بأن المخاطر قد تم إدارتها لتصبح داخل حدود المستوى المقبول من الخطر"، ويمكن تطبيق هذا المدخل على أي خطر يعوق المنظمة في تحقيق أهدافها سواء كان خطر ماليا أو تشغيليا أو استراتيجيا، داخليا أو خارجيا.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

يتضح من هذا التعريف هذا المدخل يتطلب من إدارة المنظمة ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ أن تكون على علم بكل المخاطر الكامنة المؤثرة والتي تتجاوز المستوى المقبول.
- ✓ أنها قامت بتقييم هذه المخاطر وبذلك يمكن ترتيبها حسب تأثيرها المتوقع.
- ✓ أنها قامت بتحديد المستوى المقبول للخطر وبذلك يمكن تحديد المخاطر المتبقية وهل هي أعلى من المستوى المقبول أو أدنى منه.

### ثانياً: مراحل مراجعة إدارة المخاطر

سواء تم تقييم ومراجعة إدارة المخاطر من طرف قسم المراجعة الداخلية أو بواسطة مراجع خارجي فإن العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية:<sup>2</sup>

**1-مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:** تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى عندما لا يكون لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الاجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلاً، وعندما يتم التعرف على أهداف البرنامج يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموماً مراجعة لموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر معيبة وقاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي تلك الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تصوغ المؤسسة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر عن طريق تبني سياسة إدارة مخاطر رسمية.

**2-التعرف وتقييم التعرضات للخسارة:** بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على تعرضات المؤسسة الحالية، والتقنيات المستخدمة في التعرف

1-عبدہ أحمد عبدہ عتس، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2011، ص49.

2-عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص ص:101-103.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

على المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر من عملية إدارة المخاطر وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت في الماضي، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المراجع الداخلي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية التصدي لتعرض تم التعرف عليه سابقا ينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

**3-تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المراجع المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كاستخدام، تقادي، تقليل المخاطر، كما ينبغي أن تدرس أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول أو يحتفظ بها.

**4-تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:** الخطوة التالية هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة مراجعة كل من التدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة، كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية قد نصت في هذا الصدد في المعيار إدارة المخاطر على ما يلي:

✓ على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

✓ على نشاط المراجعة الداخلية تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات عمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات وهذا التقييم:

• فعالية وكفاءة العمليات.

• حماية الأصول.

• الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

✓ على نشاط المراجعة الداخلية تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

✓ أثناء أداء المهمة الاستشارية، على المراجعين الداخليين الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر الكبيرة.

✓ على المراجعين الداخليين إدراج المعارف التي اكتسبوها حول إدارة المخاطر خلال قيامهم بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

✓ عند قيام المراجعين الداخليين بمساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها، عليهم رفض أي مسؤولية أمام الإدارة فيما يخص إدارة المخاطر.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج: عادة ما يتم اعطاء مراجعة إدارة المخاطر الصبغة الرسمية وهذا في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل وي طرح توصيات بإجراءات تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، لجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

### المطلب الثاني: العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع المراجعة الداخلية وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك، فقديمًا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية المراجعة، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن المراجعة الداخلية، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطًا وثيقًا، وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: مرحلة تخطيط عملية المراجعة:

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للمراجعة تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات المراجعة الداخلية تقييم مواضع المراجعة من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

1- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، مذكرة متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التجارة، فرع المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص ص: 48-49.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

### ثانيا: مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة، يكون محور التركيز الأساسي هو اختيار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المراجع الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المراجع ومدير المخاطر.

### ثالثا: مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة.

### رابعا: مرحلة إعداد تقرير المراجع

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة في التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

### خامسا: مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة المراجعة الداخلية ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض البنك للخسارة.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

### المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية

هناك دور مهم يقوم به المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك والتأكيد على أن المخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال.

أشار معهد المراجعين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها وهي:<sup>1</sup>

- ✓ إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات.
- ✓ القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الاجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.
- ✓ تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الاجراءات.
- ✓ تضمين تقرير المراجعة عن وحدات البنك المختلفة ملخصا للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.
- ✓ تتولى الدائرة إعداد خطة المراجعة على مختلف وحدات البنك بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.
- ✓ التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المراجع الداخلي القيام بها لضمان القيام

بدور فعال في إدارة المخاطر وهي:<sup>2</sup>

- ✓ الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.

1-إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص44.

2-إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص46.



## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- ✓ البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمراجع للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.
  - ✓ تحديد ما إذا كانت اجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها ثم فهمها بشكل واضح.
  - ✓ مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة لتحديد استراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.
  - ✓ مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المراجعين الخارجيين أو أي جهة أخرى.
  - ✓ المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.
  - ✓ التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.
  - ✓ مراجعة عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.
  - ✓ التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
  - ✓ اجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.
  - ✓ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
  - ✓ توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.
  - ✓ التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.
  - ✓ تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.
- أما الأدوار التي يجب أن يتجنبها المراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر:
- على الرغم من الدور المميز للمراجع الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، لأن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المراجع الداخلي هو استشاريا لمساعدة البنك في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها، كما

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المراجع في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي:<sup>1</sup>

- ✓ تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.
- ✓ الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.
- ✓ اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
- ✓ القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.
- ✓ المساواة عن عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

وأهم المخاطر التي يتولى المراجع الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها:<sup>2</sup>

- ✓ عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ الفشل في اتباع السياسات والخطط والاجراءات والقوانين.
- ✓ ضياع الأصول.
- ✓ الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفاء للموارد.
- ✓ الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

ولا شك أن دور المراجع الداخلي في مواجهة الأخطار يعتبر صمام الأمان نحو تلاقي حالات الفشل المالي وخصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل معتمد حيث أشارت إحدى الدراسات إلى ضعف قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الحالات المعتمدة من الاحتيال.

ويقوم المراجع الداخلي بدراسة التنظيم ككل وتحديد المخاطر الموجودة وتحديد المخاطر الممكن التعرض لها في الأنشطة المختلفة وتحديد الحجم النسبي لهذه المخاطر ووضع خطته

1- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، المرجع السابق، ص47

2- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص:115-116.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

على أساس الوزن والأهمية النسبية للخطر، وأن التطور في مجال إدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في هذه العملية يعتبر أهم الأدوار التي سوف يركز عليها المراجع الداخلي إلى المنافسة الشديدة، وأن خطة المراجعة الداخلية يجب أن تتأسس على تقييم كافة مخاطر النشاط المتمثلة في المخاطر الاستراتيجية والمخاطر التشغيلية والمخاطر المالية.

## الفصل الثاني : المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

### خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية والتي تتمثل في تعريفها وأنواعها وطرق تقليلها، ثم قمنا بإلقاء الضوء على ماهية إدارة المخاطر وأهم المراحل التي مرت بها، وكذلك أهم العناصر ومبادئ ومسؤوليات إدارة المخاطر، كما تطرقنا إلى دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

ومن خلال هذا الفصل خلصنا إلى الآتي:

✓ إن نجاح البنك يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة إدارة المخاطر في متابعة المخاطر التي تتعرض لها من خلال اختيار أنسب الوسائل للمواجهة والتقليل من حدة المخاطر.

✓ تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك والتأكيد أن المخاطر تدار بشكل مناسب.

# الفصل الثالث:

واقع تطبيق المراجعة الداخلية

في إدارة المخاطر المصرفية

لبنك القرض الشعبي الجزائري.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

### تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية ودورها في البنوك التجارية وإدارة المخاطر المصرفية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي وذلك نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها على الصعيد الوطني.

و سوف نتناول في هذا الفصل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية من طرف الوكالات محل الدراسة، واختيار عينة من موظفي هاته الوكالات، بالإضافة إلى محاولة إسقاط ما تم دراسته نظريا على الواقع العملي للبنك حيث كان ذلك باختيار الاستبيان كأداة لجمع البيانات والاعتماد على بعض الطرق الإحصائية، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة CPA.**

**المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية.**

**المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.**

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

#### المبحث الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة CPA.

يعتبر بنك القرض الشعبي من أهم وأكبر المؤسسات المالية الجزائرية نظرا لأهميته في تمويل الاستثمارات، ولهذا اخترنا بنك القرض الشعبي الجزائري للقيام بهذه الدراسة من حيث التعريف والمراحل والهيكل التنظيمية الخاصة بكل منهما.

وقمنا بدراسة استطلاعية لتوزيع الاستبيان على وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

#### المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA:

سوف يتم من خلال هذا المطلب التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري كذلك التعرف على أهم التطورات منذ تأسيسه.

#### أولاً: ماهية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

##### 1- نشأة وتطور البنك CPA:

بموجب القرار رقم 66 / 366 المؤرخ في 29 - 12 - 1966م تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري برأسمال قدره 15 مليون دج وهو ثاني بنك تجاري في الجزائر، ولقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة، وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الجزائري، ثم اندمج فيه بعد ذلك بنوك أجنبية أخرى هي:

✓ بنك الجزائر مصر سنة 1967 م.

✓ شركة مرسيليا للقرض سنة 1968 م.

✓ المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض سنة 1972 م.

في 30 - 04 - 1985 م انبثق عن CPA بنك التنمية المحلية BDL بموجب المرسوم 85 / 65 ثم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف و 89000 حساب تجاري للزيائن.

وتكمن مهمة القرض الشعبي الجزائري في المساهمة في ترقية البناء والأشغال العمومية والري، قطاع الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، وسائل الإعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة والتقليدية.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

بالإضافة إلى قيامه بالعمليات المصرفية فالقرض الشعبي الجزائري وظيفته مزدوجة تتمثل في قبض أو جمع الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات وفتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى. والقرض الشعبي الجزائري حاليا يعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم عالية تمتلكها الدولة كليا يحكمها القانون التجاري، قدر رأس مالها 29300000000 دينار جزائري مقرها الاجتماعي 2 نهج العقيد عميروش الجزائر العاصمة. بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون جزائري، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي:

الجدول رقم (1): تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري.

السنة	مبلغ رأس المال
1966 م	15 مليون دج
1983 م	200 مليون دج
1989 م	800 مليون دج
1992 م	5.6 مليار دج
1994 م	9.31 مليار دج
1996 م	13.6 مليار دج
2000 م	21.6 مليار دج
2015 م	48 مليار دج

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك محل التبرص.



## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

#### 2- مراحل تطور القرض الشعبي الجزائري CPA:

يمكن تلخيص مراحل تطور القرض الشعبي الجزائري من خلال أربعة فترات وذلك من خلال المدة ما بين 1967 م - 2007 م.

#### المرحلة الأولى: 1967 م - 1986 م

إن مجال تدخل القرض الشعبي الجزائري واسع وخاصة في مجال الصناعي والتجاري وكذلك الأشغال العمومية، والسكن، السياحة والحرف، ولقد ساهم القرض الشعبي الجزائري مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة عبر المخططات التنموية الاقتصادية، بدءا من المخطط الثلاثي الأول 1967 م - 1969 م بعده مباشرة المخطط الرباعي الأول الثاني أين ساهم البنك في وضع الوسائل الإنتاجية المهمة، هذا ما اتضح جليا التطور الملحوظ لحركة البنوك على مستوى العمليات البنكية التي يقوم بها في مجال رأسمالي كما يشهد تكيف القطاع البنكي للنصوص الخاصة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات هذا منذ شهر نوفمبر 1979 م.

#### المرحلة الثانية: 1986 م - 1990 م

بعد إعادة هيكلة البنك سنة 1985 م حاول القرض الشعبي الجزائري خلال هذه الفترة التركيز على تمويل كل من المشاريع الخاصة بالسكن والأشغال العمومية التي تتطلب أموال ضخمة، ما يميز هذه الفترة هو إنشاء مديريات جهوية، أما في مجال التجاري فقد عرف البنك تطور ملحوظ وهذا التأثير الايجابي دعمه القانون الخاص بالبنوك (1986 م - 1988 م) الذي أعطى دفعا جديدا للبنوك من أجل القيام بالوظائف الأساسية، مما يسمح القرض الشعبي الجزائري خلال نفس السنة الذي صدر فيه القانون المذكور سابقا بوضع حجم تمويل القطاعات الصغيرة والمتوسطة إلى 10% بينما كانت لا تتعدى 5%.

#### المرحلة الثالثة: 1990 م - 1994 م

دخل القرض الجزائري عهد الاستقلالية سنة 1990 م حيث أصبح مؤسسة تجارية ذات أسهم، وهذا بدخول البنك في مجموعة من الإصلاحات على مستوى الهيكل التنظيمي وكذلك صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 م شجع البنك كثيرا في مجال المنافسة مع البنوك

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

التجارية الأخرى نظرا لما يتطلبه اقتصاد السوق، وبالتالي كان هذا القانون حجر الأساس لبداية الإصلاح المالي البنكي الجزائري من أجل وضع سياسة نقدية تساهم في تطوير البنك تميزت هذه الفترة كذلك بصدور قانون الاستثمارات سنة 1993 م الذي جعل البنك يرفع من درجة تعامله مع المستثمرين الخواص والعموميين الذين يصلون إلى تغطية الوطني والدولي حيث قام البنك بتطوير وسائل الدفع وتحسين الخدمات للزبائن بهدف البحث عن طريق جديدة في إطار المنافسة والتعامل من أجل الحصول على حصص جديدة في السوق، وقد بدأ الاقتصاد الوطن بتطبيق برامج التعديل الهيكلي المنبثق عن اتفاقية standby البرمجة مع صندوق النقد الدولي في ماي 1994 م .

#### المرحلة الرابعة: 1994 م-2007 م

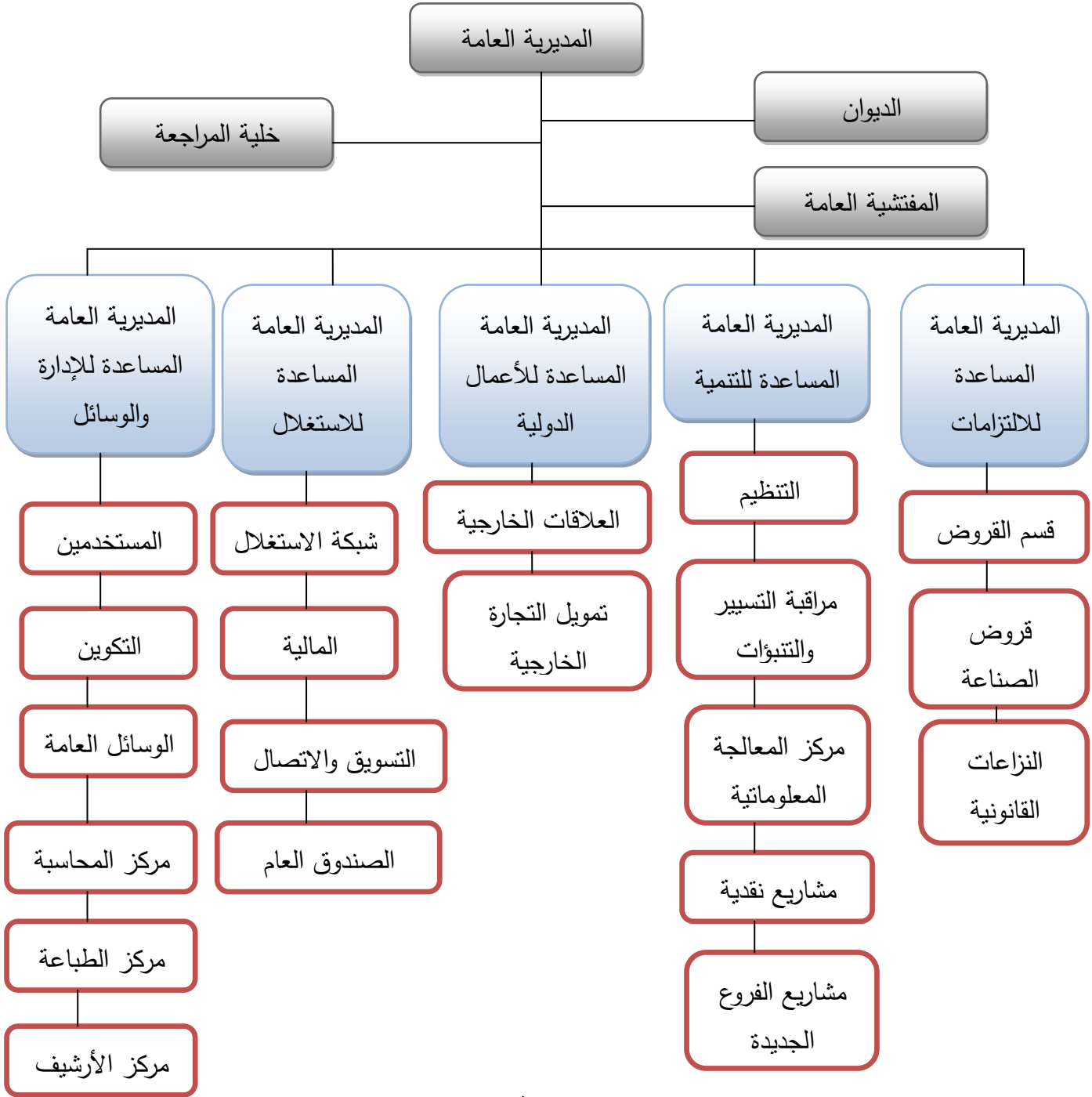
عرف البنك القرض الشعبي في هذه المرحلة استقرار ملحوظا في السنوات الستة الأولى من هذه الفترة بعدها مباشرة عرف عدة اضطرابات لم يتمكن من الخلاص منها يوميا الحالي هذا عند إعلان وزارة المالية قرار خصصة القرض الشعبي الجزائري، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى إلى مرحلة تقديم العروض النقدية الخاصة بخمسة بنوك.

#### ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.



المصدر: انطلاقاً من الوثائق المقدمة من طرف بنك محل التبرص.

فمن خلال الشكل السابق يتبين لنا الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري يتكون من:

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

1- **المديرية العامة:** يترأسها الرئيس العام الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، وإلى جانب الرئيس المدير العام كما تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، وكذلك تضم خمس مديريات مساعدة تعمل على جانب المديرية العامة.

2- **المديريات العامة المساعدة:** وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة، تتخصص كل منها في مجال معين وذلك كما يلي:

أ- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات:** وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

ب- **المديرية العامة المساعدة للتنمية:** تسهر على تحسن وتنمية هيكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، لما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

ج- **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:** ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وهي تسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية وضمان التحويلات للمرسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

د- **المديرية العامة المساعدة للاستغلال:** وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

هـ-المديرية لعامة المساعدة للإدارة والوسائل: من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

### المطلب الثاني: وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي

سوف يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي من خلال التعريف والهيكل التنظيمي لهما.

#### أولاً: تعريف وكالة CPA بأم البواقي رقم "317"

لقد قام القرض الشعبي الجزائري سنة 1976 بفتح وكالة جديدة مقرها الشارع 01 نوفمبر 1954 تحت رقم 317 بولاية أم البواقي يشرف عليها مدير كمسئول أول يساعده عدد من المسؤولين، وتوظف الوكالة نحو 22 عاملاً، رأسمالها الحالي 48 مليار دينار.

#### ثانياً: تعريف وكالة CPA بعين مليلة رقم "335"

تعتبر الوكالة الخلية الأساسية للمؤسسة البنكية والبنية الفاعلية لها وهي جزء من شبكة الاستقلال حيث يتم على مستواها معالجة جميع العمليات البنكية مع الزبائن.

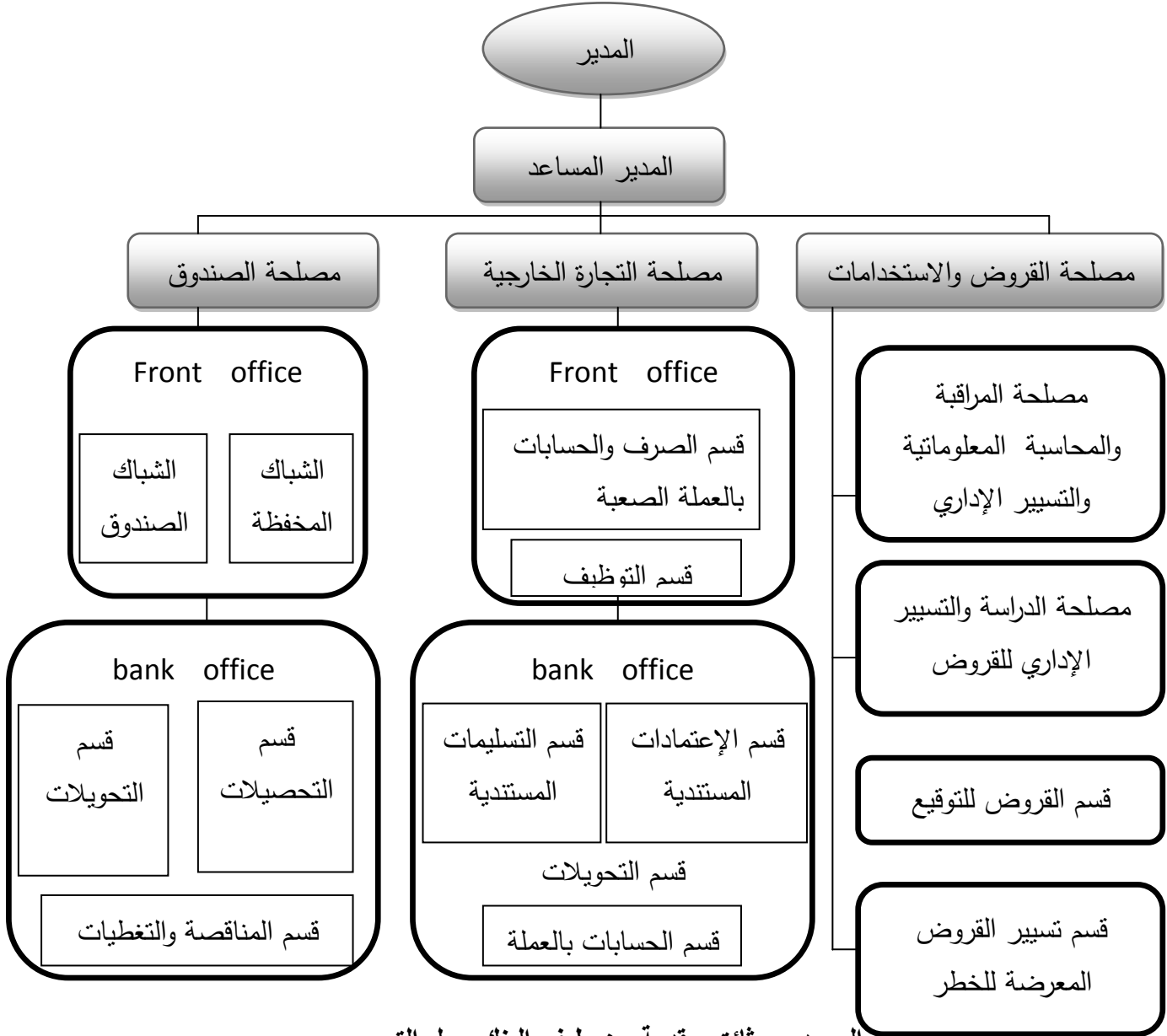
قد قام القرض الشعبي الجزائري في 1985 م بفتح وكالة جديدة مقرها في 48 مسكن عين مليلة رقم 335 وهي وكالة الرتبة الثانية يشرف عليها المدير كمسئول أول وتتمثل مهمته في السهر على السير الحسن للوكالة في جميع المجالات الاستغلال واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الوكالة، وبساعده مساعد المدير وينحصر مهام هذا الأخير في استقبال الزبائن عند غيابه بالإضافة إلى عدد من المسؤولين موزعين على الهيكل التنظيمي للوكالة.

#### ثانياً: الهيكل التنظيمي لـ CPA (وكالتي).

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لـ CPA على مستوى الوكالتي كما يلي:

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالتي القرض الشعبي الجزائري CPA



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك محل التبرص.

- 1- مصلحة المراقبة والإدارة: هي تشمل في حقيقة الأمر مصلحتين تتمثل في مصلحة المراقبة والمراجعة المعلوماتية ومصلحة الإدارة.
- أ- مصلحة المراقبة والمراجعة المعلوماتية: على مستواه تتم المراقبة الداخلية لجميع العمليات التي يقوم بها عمال البنك في مختلف المصالح بعد انتهاء كل مصلحة انتهاء كلي يقوم مستعملي المصالح بمراقبة العمليات التي قاموا بها للتأكيد من إضاءاتهم

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

التي تبين صحة العمليات التي يقومون بوضعها في مصلحة المراقبة ثانية، والتأكيد من جديد بأن العمليات فعلا تمت بالطريقة المحاسبية الصحيحة، بالإضافة إلى هذه العمليات تقوم مصلحة المراقبة بمتابعة كل الحسابات الداخلية للبنك وكذا كل حالات التقارب البنكي مع المصالح الأخرى.

ب- **مصلحة الإدارة:** تتمثل مهمتها الأساسية في القيام بمتابعة الميزانية الخاصة بالبنك وكذا عملية الجرد إلى جانب المستخدمين وتقديم مختلف الخدمات لهم.

2- **مصلحة الصندوق:** تعتبر من مصالح التي تهتم بجميع العمليات مع زبائنها سواء كانت عمليات سحب أو عمليات دفع هذه الأخيرة تكون بنوعها الطريق المباشر أو عن طريق التلكس، ويشترط أن يكون للزبون حساب جاري إذا كان خاص بالتجار .

3- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بنفس عمليات الصندوق ومصلحة حافظي الأوراق التجارية لكن ليس بالعملة الوطنية بل بالعملة الأجنبية، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الملفات الخاصة بالقروض الخارجية مع تحديد أهميتها طبعاً بعد عمليات المراقبة والمراجعة لما يقدم لها ميزانيات، وغير ذلك كما تكفل بالتحويلات من بنوك خارجية إلى بنوك محلية.

4- **مصلحة القروض:** تعتبر أهم مصلحة بالوكالة الآن لها مردودية عالية، من جراء منحها القروض مقارنة مع باقي المصالح حيث تقوم بمنح القروض لزبائنها الذين يضع فيهم كل الثقة، وهم زبائن دائمو التعامل مع البنك، حيث عندما يتوجه طلب القرض إلى الوكالة يقوم المكلف بدراسات وهذا يجلب أكبر عدد ممكن من المعلومات اللازمة الخاصة بالمشروع والتأكد من صحتها ومعرفة نوع القرض المراد تحصيله ذلك من خلال:

- ✓ اللقاء الأول.
- ✓ معرفة نوع القرض.
- ✓ جلب أكبر عدد ممكن من المعلومات الخاصة بالمشروع.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

**المطلب الثالث: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف وكالتي القرض الشعبي الجزائري.**

سوف يتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأهداف التي تسعى الوكالتي لتحقيقها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الخدمات التي تقدمها.

#### أولاً: أهداف وكالتي القرض الشعبي الجزائري

تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماشى مع التغيرات الاقتصادية التي شاهدها البلاد عموماً والولاية خصوصاً ذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق تتمثل في:

✓ منافسة البنوك الأخرى في مجال التسيير وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعميل.

✓ إيجاد السياسات أكثر فعالية في جميع الموارد وتجديد الممتلكات والوسائل.

✓ التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.

✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

✓ توسيع مجالات القروض في قطاعات مختلفة.

#### ثانياً: الخدمات المقدمة من طرف وكالتي القرض الشعبي الجزائري:

تسعى وكالتي القرض الشعبي الجزائري إلى تحقيق تنمية شاملة، وقد ساهمت هذه الوكالة في تقديم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد تمثلت فيما يلي:

1- حساب الإيداع الأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية للأشخاص الطبيعيين

والمعنويين، يفتح خاصة بصفة اسمية.

✓ حساب الأموال بالعملة الصعبة.

✓ حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار).

2- سند الصندوق: إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية.

3- تمويل الاستثمارات: وتتمثل في:

أ- تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في شكل

قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) لفائدة تقدر بـ 6.5% سنوياً.



## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

ب- تمويل المشاريع الخاصة: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التجارة، الفلاحين، في شكل قروض تقدم لمدة 3 سنوات.

ج- تمويل قطاع الصحة: يمول الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع عن طريق فتح عيادة طبية وتصدير طبي، صيدليات ومراكز التحليل الطبية، وذلك في شكل قروض في مدة 5 سنوات بمعدل فائدة يقدر بـ 3.5% سنويا.

د- تمويل الاستثمارات الخاصة بالتطور الريفي: كتطوير قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.

### المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية.

هذا المبحث يهدف إلى معالجة ودراسة موضوع البحث، وتطبيقه على أرض الواقع.

#### المطلب الأول: منهجية الدراسة - العينة - المجتمع.

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من منهج الدراسة وأهم المصادر المعتمدة، وعينة الدراسة المستعملة في الدراسة الميدانية.

#### أولا: منهجية الدراسة

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف بيان ما مدى مساهمة عملية المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات، وهما:

#### 1- مصادر البيانات الثانوية: وتتمثل في:

✓ الوثائق والنشرات الإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

✓ الكتب والمراجع والمجلات.

✓ الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

#### 2- مصادر البيانات الأولية: وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبانة ومن ثم توزيعها

على عينة الدراسة، لدراسة مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

**ثانيا: عينة الدراسة.**

تتكون عينة الدراسة من مجموعة لوكالات القرض الشعبي الجزائري العاملة في ولاية أم البواقي.

**ثالثا: مجتمع الدراسة.**

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين لوكالات القرض الشعبي الجزائري ثم توزيع 40 استبيان على أفراد العينة حيث تمثل عينة الدراسة، وتم استرداد 30 استبيان من أصل 40.

**المطلب الثاني: تحضير الاستبيان.**

حيث في هذا المطلب نقوم بعرض كيفية تحضير الاستبيان، وكيف يتم تقديمه.  
**أولا: الاستبيان.**

وهو استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات في شكل أسئلة، يتم تقديمها وإعطائها لفئة تعرف بالعينة المتواجدة داخل المجتمع المدروس، أنه أداة تحتوي على أسئلة يتم توزيعها على أفراد (العينة)، بهدف الإجابة عليها.

**ثانيا: أداة الدراسة.**

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث أنه عند تصميم الاستبيان تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين ( أنظر الملحق رقم 1):

**القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات.

**القسم الثاني:** يتناول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية وهي دراسة تطبيقية على عينة من وكالات القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي وتتكون من ثلاثة محاور فرعية كما يلي:

**1- المحور الأول:** مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية ويتكون من 10 فقرات.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

2- المحور الثاني: مدى الالتزام بمعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ويتكون من 8 فقرات.

3- المحور الثالث: مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ويتكون من 9 فقرات. وكانت إجابة كل فقرة من محاور الدراسة وفق أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:  
الجدول رقم (02): درجات الإجابة وفقا لنموذج ليكارت الخماسي.

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن هنا نقوم بحساب الوسط الحسابي، وذلك من خلال المتغيرات التالية: (لا أوافق بشدة = 1)، (لا أوافق = 2)، (محايد = 3)، (أوافق = 4)، (أوافق بشدة = 5)، ثم حساب المدى (4 = 1 - 5)، ثم تقسيمه على عدد الدرجات (0.8 = 5/4)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقاييس وهو الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): سلم الإجابات.

الإجابة عن الأسئلة	الرمز	المتوسط الحسابي
لا أوافق بشدة	1	من 1 إلى 1.8
لا أوافق	2	من 1.8 إلى 2.6
محايد	3	من 2.6 إلى 3.4
أوافق	4	من 3.4 إلى 4.2
أوافق بشدة	5	من 4.2 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبة.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

ثالثا: ثبات فقرات الاستبيان.

بعد عرض أداة الدراسة على مجموعة من الأساتذة لغرض تقييمها، وإجراء التصحيحات المطلوبة، تم القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ بين كل فقرة من فقرات الاستبيان، وتعد نسبة 60% لمعامل ألفا مقبولة إحصائيا ويلاحظ من خلال الجدول المقابل أن كل النسب لكل المحاور كانت أعلى بكثير من هذه النسبة، مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار معامل الثبات.

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	10	0.955
2	8	0.654
3	9	0.821

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

لقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية المستخدمة من خلال برنامج spss لتحليل متغيرات الدراسة (فرضيات الدراسة) واختبارها وتحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة ومن هذه الأساليب ما يلي:

أولا: أساليب الإحصاء الوصفي.

1- التوزيع التكراري: الاعتماد على هذا الأسلوب بهدف التعرف على تكرارات الإجابات

والنسب، وتمثيلها في أشكال بيانية، وذلك لمعرفة خصائص العينة المدروسة.

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس واستطلاع اتجاهات عينة الدراسة تجاه

العبارات التي وردت في الاستبيان والوصول إلى مستوى أو درجة التطبيق.

ثانيا: أساليب الإحصاء الاستدلالي.

1- اختبار ( $\alpha$ ) ألفا كرونباخ: ويستخدم لمعرفة صدق وثبات البيانات.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

2- معامل الارتباط سبيرمان: لبيان علاقات الارتباط بين متغيرات المستقلة والتابعة في

الدراسة وكذلك درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

3- One sample test: لاختبار فرضيات الدراسة المستقلة.

### المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

بعد ما تم تصميم استمارة الاستبيان واختباره ثم توزيعه على أفراد العينة، سيتم التعرض في هذا المبحث، إلى تحليل الإحصائي الوصفي، حيث سيتم تقديم خصائص وسمات عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل نتائج الأسئلة الخاصة بالموضوع وهذا للتأكد من صحة الفرضيات.

#### المطلب الأول: تحليل المعلومات الخاصة بمجتمع الدراسة.

سيتم من خلال هذا المطلب تلخيص خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال الأسئلة من

(1) إلى (5) المحتواة في القسم الأول.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

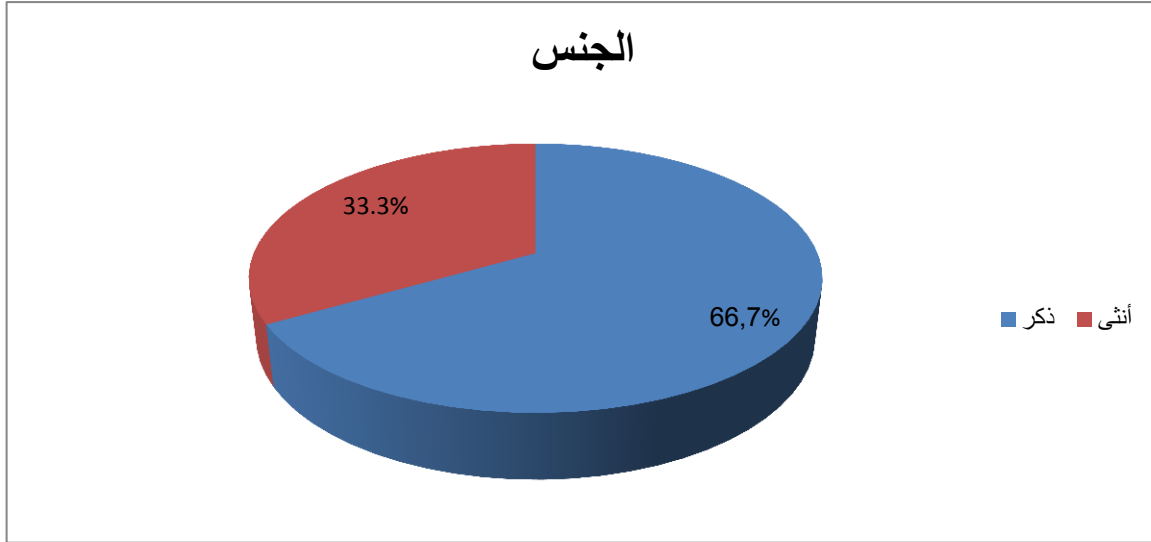
نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	66.7%
أنثى	10	33.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل رقم (03): يلخص نتائج الجدول السابق.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و EXEL.

يتضح من خلال الجدول أن معظم العاملين كانوا ذكور إذ قدر عددهم 20 عاملا بنسبة 66.7%، في مقابل 10 من أفراد العينة كانوا إناثا بنسبة 33.3% وهي نسبة معتبرة، وهذا ما يدل أن العمل في النشاط البنكي لا يقتصر على الذكور فقط.  
ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

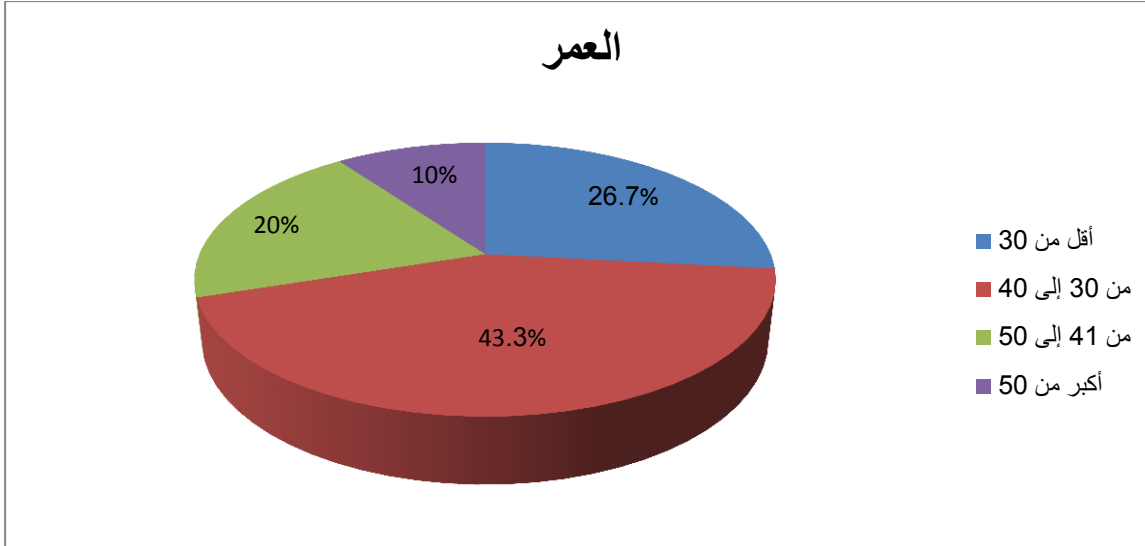
النسبة المئوية %	التكرار	العمر
26.7%	8	أقل من 30
43.3%	13	من 30 إلى 40
20%	6	من 41 إلى 50
10%	3	أكبر من 50
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل رقم (04): يلخص نتائج الجدول السابق.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و EXEL.

من خلال الجدول توزيع عينة الدراسة حسب العمر، كانت أكبر نسبة في الفئة الثانية (من 30 إلى 40 سنة) بنسبة 43.3%، ثم الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 26.7%، ثم الفئة الثالثة (من 41 إلى 50 سنة) بنسبة 20%، ثم الفئة الأخيرة (أكبر من 50 سنة) بنسبة 10%، ونلاحظ أن معظم العاملين في البنوك محل الدراسة هم الفئة العمرية ما بين (30 إلى 40) بنسبة بلغت 43.3%.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.

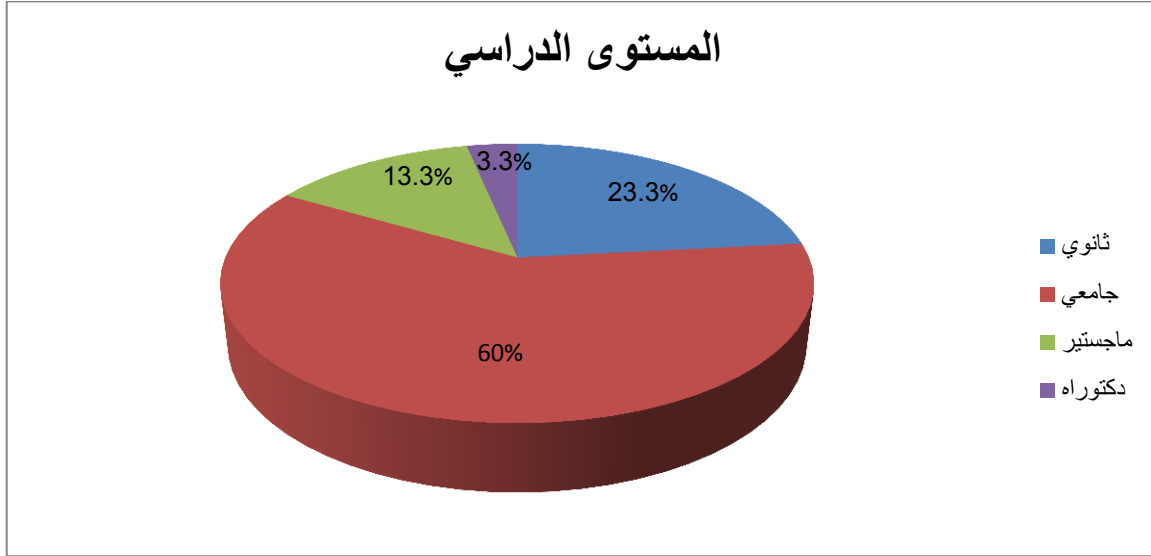
النسبة المئوية %	التكرار	المستوى الدراسي
23.3%	7	ثانوي
60%	18	جامعي
13.3%	4	ماجستير
3.3%	1	دكتوراه
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

والشكل رقم (05): يلخص نتائج الجدول السابق.

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و EXEL.

من خلال الجدول يتضح لنا أن 60% من عينة الدراسة مستواهم الدراسي جامعي و 23.3% من عينة الدراسة مستواهم الدراسي ثانوي، و 13.3% من عينة الدراسة مستواهم الدراسي ماجستير، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 3.3% وبذلك نرى أن النسبة الأعلى لهم مستوى جامعي.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة المهنية
30%	9	أقل من 5 سنوات
40%	12	من 5 إلى 10 سنوات
30%	9	أكثر من 11 سنة
100%	30	المجموع

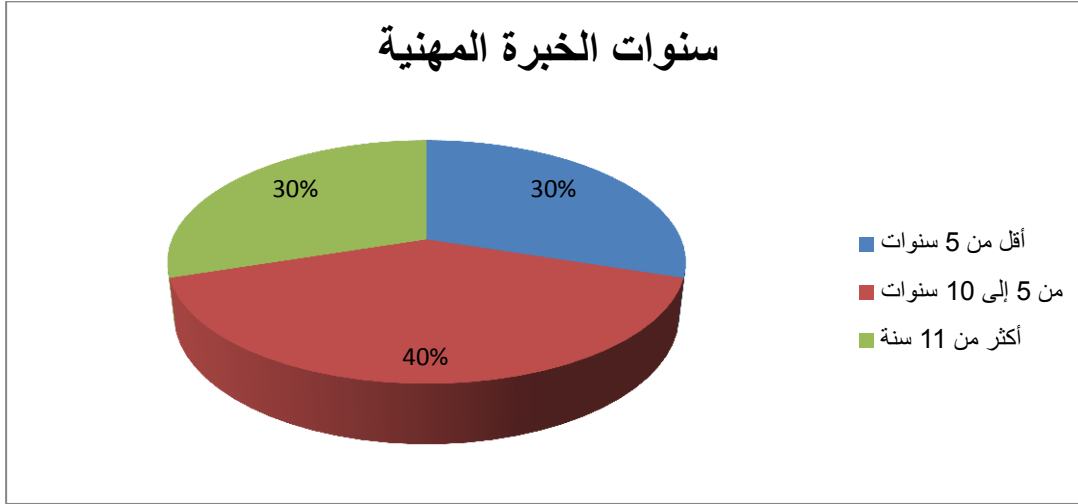
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.



## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

والشكل رقم (06): يلخص نتائج الجدول السابق.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و EXEL.

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانت سنوات خبرتهم (من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة 40%، يليها فئة الموظفين الذين تتراوح سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات) و (أكبر من 11 سنة) بنسبة 30%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة متوسطة في العمل المصرفي.

خامسا: توزيع العينة حسب التخصص العلمي.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

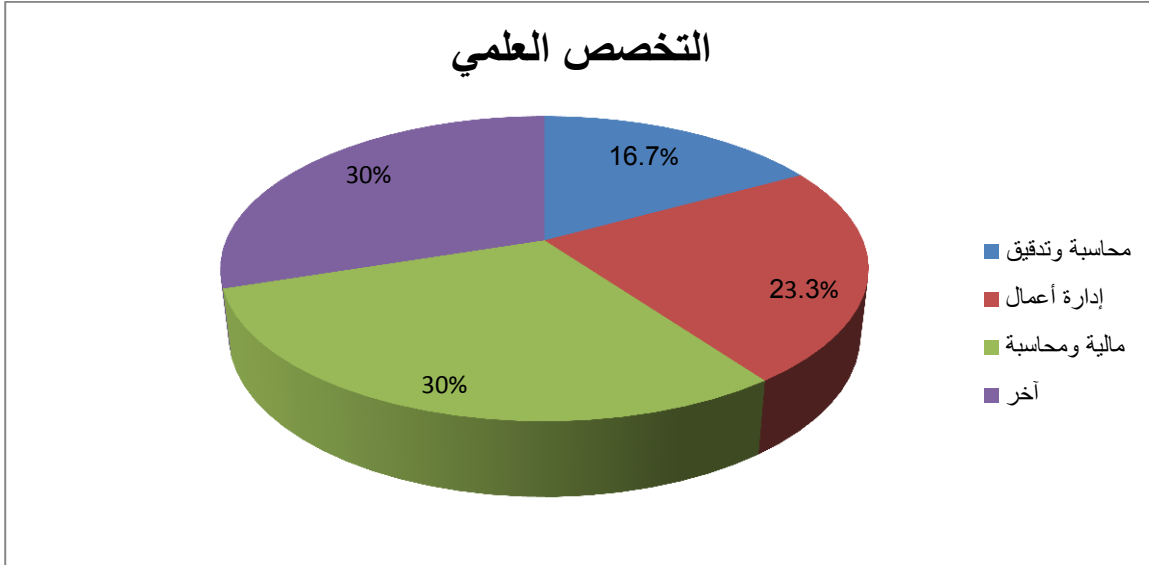
النسبة المئوية %	التكرار	التخصص العلمي
16.7%	5	محاسبة وتدقيق
23.3%	7	إدارة أعمال
30%	9	مالية ومحاسبة
30%	9	آخر
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل رقم (07): يلخص نتائج الجدول السابق.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و EXEL.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة كانت لمن لهم تخصص مالية ومحاسبة وتخصص آخر بنسبة 30%، أما من لهم تخصص إدارة أعمال فكانوا بنسبة 23.3%، أما تخصص محاسبة وتدقيق فكان بنسبة 16.7%.

### المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للمعلومات الخاصة بعبارات الاستبيان.

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل إجابات أفراد العينة على متغيرات كل محور من محاور الاستبيان بالاعتماد على مقاييس التشتت (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري).

أولاً: تحليل إجابات المحور الأول.

تتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الأول في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (10) إجابات المحور الأول: مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.

الاتجاه	الانحراف المعياري المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار بالنسبة %	الفقرات
أوافق	0.30	4.10	3	27	0	0	0	1- يركز عمل المراجع الداخلي على تحديد جميع المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.
			10	90	0	0	0	النسبة %
أوافق	0.71	3.80	2	23	2	3	0	2- يعمل قسم المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر وترتيبها حسب تأثيرها المتوقع.
			6.7	76.7	6.7	10	0	النسبة %
أوافق	0.73	3.87	3	23	1	3	0	3- يركز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم.
			10	76.7	3.3	10	0	النسبة %
أوافق	0.89	3.77	2	24	1	1	2	4- يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح والمشورة لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها.
			6.7	80	3.3	3.3	6.7	النسبة %
أوافق	0.92	3.90	5	21	2	0	2	5- تشمل خطة المراجعة الداخلية على دراسة جميع المخاطر المهمة التي تواجه البنك.
			16.7	70	6.7	0	6.7	النسبة %
أوافق	1.03	3.97	8	18	1	1	2	6- يركز عمل المراجع الداخلي على تكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع
			26.7	60	3.3	3.3	6.7	النسبة %

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

المخاطر حولها.									
أوافق	0.89	3.77	2	24	1	1	2	التكرار	7- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر في البنك.
			6.7	80	3.3	3.3	6.7	النسبة %	
أوافق	0.87	3.83	3	23	2	0	2	التكرار	8- يساهم قسم المراجعة الداخلية بتقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر.
			16	76.7	6.7	0	6.7	النسبة %	
أوافق	0.85	3.77	2	23	3	0	2	التكرار	9- يوفر قسم المراجعة الداخلية التدريب للجنة إدارة المخاطر.
			6.7	76.7	10	0	6.7	النسبة %	
أوافق	1.02	3.67	3	21	1	3	2	التكرار	10- من مهام المراجعة الداخلية في البنوك التحقيق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر.
			10	70	3.3	10	6.7	النسبة %	
أوافق	0.70	3.84	المعدل الكلي						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن آراء أفراد العينة المدروسة كان يتمركز حول الموافقة على كل الفقرات الخاصة بمدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية بمتوسط حسابي كلي (3.84) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي [3.4-4.2]، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.70)، وهو قيمة مقبولة.

ثانيا: تحليل إجابات المحور الثاني.

نتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الثاني في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (11) إجابات المحور الثاني: مدى الالتزام بمعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

الاتجاه	الانحراف المعياري المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار بالنسبة %	الفقرات
أوافق	0.55	4.03	4	24	1	1	0	1- يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
			13.3	80	3.3	3.3	0	النسبة %
أوافق	0.66	3.80	1	25	1	3	0	2- يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها..
			3.3	83.3	3.3	10	0	النسبة %
أوافق	0.48	3.80	0	25	4	1	0	3- يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية والفنية اللازمة لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.
			0	83.3	13.3	3.3	0	النسبة %
أوافق	0.77	3.77	0	27	1	0	2	4- يتلقى المراجع الداخلي التدريب العلمي والتمرن عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
			0	90	3.3	0	6.7	النسبة %
أوافق	0.45	4	2	27	0	1	0	5- يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط.
			6.7	90	0	3.3	0	النسبة %
أوافق	0.55	4.03	4	24	1	1	0	6- يشترط في أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية مؤهلين علميا وعمليا لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.
			13.3	80	3.3	3.3	0	النسبة %

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

أوافق	0.84	3.80	2	24	2	0	2	التكرار	7- تقديم تأكيد من قبل المراجع الداخلي بأن المخاطر تدار بشكل فعال.
			6.7	80	6.7	0	6.7	النسبة %	
أوافق	0.80	3.83	0	23	5	0	2	التكرار	8- يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
			0	76.7	16.7	0	6.7	النسبة %	
أوافق	0.49	3.88	المعدل الكلي						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن آراء أفراد العينة المدروسة كان يتمركز حول الموافقة على كل الفقرات الخاصة مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية لمتوسط حسابي كلي (3.88) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي [3.4 - 4.2]، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.70)، وهي قيمة مقبولة.

ثالثا: تحليل إجابات المحور الثالث.

تتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الثالث في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) إجابات المحور الثالث: مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار بالنسبة %	الفقرات
أوافق	0.93	3.77	3	22	2	1	2	التكرار	1- يتولى المراجع الداخلي إعداد خطة على مختلف وحدات البنك

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

			10	73.3	6.7	3.3	6.7	النسبة %	لتقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.
أوافق	1.05	3.70	3	22	1	1	3	التكرار	2- يقدم قسم المراجعة الداخلية بالتأكيد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بكفاءة عالية.
			10	73.3	3.3	3.3	10	النسبة %	
أوافق	0.87	3.70	1	24	2	1	2	التكرار	3- يقوم بالتأكد من مدى تحديد لأهداف بشكل رسمي ومراقبتها على أساس دوري
			3.3	80	6.7	3.3	6.7	النسبة %	
أوافق	0.82	3.73	1	24	3	0	2	التكرار	4- يقوم قسم المراجعة الداخلية بتحديد المستوى المقبول للمخاطر من قبل الإدارة.
			3.3	80	10	0	6.7	النسبة %	
أوافق	0.90	3.73	2	23	2	1	2	التكرار	5- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من توفر الموارد اللازمة وقدرتها على تحمل المخاطر التي تتعرض لها.
			6.7	76.7	6.7	3.3	6.7	النسبة %	
أوافق	0.69	4	4	24	1	0	1	التكرار	6- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الإستراتيجية للبنك.
			13.3	80	3.3	0	3.3	النسبة %	
أوافق	0.43	4.13	5	24	1	0	0	التكرار	7- يساعد المراجع الداخلي الإدارة العليا على فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر بصورة سليمة.
			16.7	80	3.3	0	0	النسبة %	

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك

### القرض الشعبي الجزائري.

أوافق	0.41	4.03	3	25	2	0	0	التكرار	8- يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على المخاطر التي يواجهها البنك..
			10	83.3	6.7	0	0	النسبة %	
أوافق	4.45	4	3	24	3	0	0	التكرار	9- يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر.
			10	80	10	0	0	النسبة %	
أوافق	0.49	3.86	المعدل الكلي						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

الجدول رقم (12) نلاحظ أن آراء أفراد العينة المدروسة كان يتمركز حول الموافقة على كل الفقرات الخاصة بمدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر بمتوسط حسابي كلي (3.86) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي [3.4 - 4.2]، وهو ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.49)، وهي قيمة مقبولة.

### المطلب الثالث: تحليل فرضيات الدراسة.

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار one -sample test لتحليل فرضيات الدراسة حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية، والقيمة المعنوية أقل من (0.05).

أولاً: اختبار الفرضية الأولى: مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.

ثم استخدام اختبار one -sample test لاختبار الفرضية الأولى والنتائج مبينة في الجدول رقم (13).



## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الأولى.

حجم العينة N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية sig	t الجدلية	t المحسوبة
30	3.8630	0.7091	0.000	2.042	6.665

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الأول يساوي (3.8630) وقيمة t المحسوبة المقدرة بـ(6.665) عند درجة حرية (29) ودرجة معنوية إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) المعتمدة في الدراسة أكبر من قيمة t الجدلية المقدرة بـ(2.042)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.7091) وذلك مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة، مما يدل على أن إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر تساعد في تفعيل إدارة المخاطر في وكالتي القرض الشعبي الجزائري، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وما يؤكد ذلك قيمة sig المعنوية المقدرة بـ(0.000) وهي أقل من (0.05) المعنوية الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: مدى الالتزام بمعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة

المخاطر المصرفية.

ثم استخدام اختبار one -sample test لاختبار الفرضية الثانية والنتائج مبينة في الجدول رقم(14).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

حجم العينة N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية sig	t الجدلية	t المحسوبة
30	3.8667	0.49295	0.000	2.042	9.630

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني يساوي (3.8667) وقيمة t المحسوبة المقدرة بـ(9.630) عند درجة حرية (29) ودرجة معنوية إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) المعتمدة في الدراسة أكبر من قيمة t الجدلية المقدرة بـ(2.042)، كما بلغ

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الانحراف المعياري (0.49295) وذلك مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة، مما يدل على أن لإلتزام بمعايير الدولية للمراجعة يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في وكالتي القرض الشعبي الجزائري، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وما يؤكد ذلك قيمة sig المعنوية المقدرة بـ(0.000) وهي أقل من (0.05) المعنوية الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

ثم استخدام اختبار one -sample test لاختبار الفرضية الثالثة والنتائج مبينة في الجدول رقم(15).

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

حجم العينة N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية sig	t الجدلية	t المحسوبة
30	3.8667	0.49295	0.000	2.042	9.630

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث يساوي (3.8667) وقيمة t المحسوبة المقدرة بـ(9.630) عند درجة حرية (29) ودرجة معنوية إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) المعتمدة في الدراسة أكبر من قيمة t الجدلية المقدرة بـ(2.042)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.49295) وذلك مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة، مما يدل على وجود علاقة بين قيام المراجع الداخلي بتحديد وتقييم وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في وكالتي القرض الشعبي الجزائري، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وما يؤكد ذلك قيمة sig المعنوية المقدرة بـ(0.000) وهي أقل من (0.05) المعنوية الإحصائية المعتمدة في الدراسة

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

ثم استخدام اختبار one -sample test لاختبار فرضيات الدراسة والنتائج مبينة في الجدول رقم(16).

الجدول رقم (16): نتائج اختبار فرضيات الدراسة..

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية sig	t الجدلية	t المحسوبة
الأول	3.830	0.7091	0.000	2.042	6.665
الثاني	3.86671	0.49295	0.000	2.042	9.630
الثالث	3.8667	0.49295	0.000	2.042	9.630
جميع المحاور	3.8654	0.54342	0.000	2.042	8.723

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي لمحاور الدراسة بلغ (3.8654) وقيمة t المحسوبة المقدرة بـ(8.723) عند درجة حرية (29) ودرجة معنوية إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) المعتمدة في الدراسة أكبر من قيمة t الجدلية المقدرة بـ(2.042)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.54342) وذلك مؤشر على تقارب الإجابات ، مما يدل على أن المراجعة الداخلية لها دور في إدارة المخاطر المصرفية في وكالتي القرض الشعبي الجزائري فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وما يؤكد ذلك قيمة sig المعنوية المقدرة بـ(0.000) وهي أقل من (0.05) المعنوية الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

## الفصل الثالث: واقع تطبيق المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

### خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بالدراسة الميدانية على مستوى وكالتي القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي ووفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج spss، والإجابة عن التساؤل الرئيسي ثم اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها حيث تم قبول جميع الفرضيات البديلة ورفض الفرضيات الصفرية، ومن خلال هذا الفصل خلصنا إلى أن إدارة المخاطر تتصل بشكل كبير مع المراجعة الداخلية وتشكلان أدوات مهمة لتحقيق أهداف إدارة البنك.

# خاتمة

لقد تزايدت أهمية مهنة المراجعة الداخلية في الوحدات الاقتصادية بناء على الرغبة في الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما تغيرت النظرة إلى مهنة المراجعة الداخلية في كونها أداة للرقابة الداخلية لتكون أوسع وأشمل من هذا المفهوم التقليدي وإنما امتد دورها بتحديد عوامل الخطر المحتملة على مستوى البنك ككل، وتقديم تأكيد للإدارة العليا بأن المخاطر تدار بشكل مناسب، لذلك فإن إدارة البنك تحاول التنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف تقليص وتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك.

#### • نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يتمثل عمل المراجعين الداخليين بشأن إدارة المخاطر في توفر تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك.
- ✓ هناك وعي لدى إدارة المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر بالبنك، وأهمية تكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.
- ✓ يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية والفنية اللازمة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
- ✓ يوجد تعاون بين المراجع الداخلي والإدارة العليا للبنك على فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر بصورة سليمة.
- ✓ وجود تنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- ✓ يقوم قسم المراجعة الداخلية بإعداد خطة على مختلف وحدات البنك لتقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.
- ✓ المراجعة الداخلية تسهم في تتبع الثغرات وحالات عدم التأكد وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.
- ✓ امتلاك المراجعين الداخليين في مجموعة العمل للمعرفة والمهارة والتدريب لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.

✓ هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر غير مالية.

✓ المراجع الداخلي يقدم استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر

### التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال بحثنا نقدم مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في إثراء الدراسة النظرية والتطبيقية المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية وذلك وفقا لما يلي:

✓ عمل دورات تدريبية للعاملين بإدارات المخاطر والمراجعين الداخليين بشأن إدارة المخاطر.

✓ ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة المراجعة الداخلية في البنوك.

✓ ضرورة الاهتمام بتدريس موضوع إدارة المخاطر في الجامعات الجزائرية ضمن الخطط الدراسية سواء كمنهاج مستقل أو ضمن منهاج المراجعة الخارجية أو منهاج المراجعة الداخلية لكي تواكب الخطط الدراسية التطورات العالمية بهذا الشأن.

✓ ضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عمليا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين في البيانات المالية.

✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر.

✓ ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في البنوك بنشاط المراجعة الداخلية مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة.

### • آفاق الدراسة:

ونظرا لاتساع مجال الدراسة نقترح بعض المواضيع لتكون كبحوث مستقبلية في هذا المجال ومنها:

✓ دور المراجعة الداخلية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية.

✓ المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر ودورها في تحسين أداء البنك.

# قائمة المراجع



### أولاً: الكتب.

- 1- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال المصرفية الالكترونية (الأدوات والمخاطرة)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.
- 2- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 3- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 4- أحمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 5- إدريس عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، الطبعة الأولى، 1996.
- 6- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 7- حازم هشام الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، 2003.
- 8- حاكم محسن الربيعي، أحمد عبد الحسين راضي، حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 9- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 10- حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية عمان، 1999.
- 11- حسين سمير عشي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسيع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 12- حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2009.
- 13- خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

- 14- خالد أمين عبد الله، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، 2002.
- 15- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر عمان، 2000.
- 16- خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 17- دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 18- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، 2008.
- 19- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرياءة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 20- زهير الحدوب، لؤدي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 21- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
- 22- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 23- سقيري ذوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2012.
- 24- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 25- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 26- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيق العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

- 27- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 28- صلاح حسين، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
- 29- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 30- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدوان، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
- 31- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
- 32- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى، 2006.
- 33- فاطمة الزهراء، محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 34- فتحي رزق السوافيري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 35- كمال آل شبيب دريد، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- 36- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2007.
- 37- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 38- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2012.

- 39- محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 40- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 41- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 م.
- 42- محمد طواهر التوهامي ومسعود الصديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 43- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2014.
- 44- محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 45- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرياءة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 46- نبيل حساد، إدارة مخاطر التشغيل في البنوك وفقا لمتطلبات بازل 2، شركة إيجيت برس للطباعة، 2009.
- 47- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 48- نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 49- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.
- 50- يوسف حجيم الطائي، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.
- 51- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر الطبعة الأولى، عمان، 2007.

### ثانيا: الأطروحات.

- 1- ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، فرع المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- 2- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.
- 3- آسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- 4- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على ضوء إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- 5- حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.
- 6- زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مانجمت المؤسسة، جامعة أم البواقي، 2007.
- 7- عبد الرحيم بلبالي، إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المعرفي دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 8- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة شركة KPMG دراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر، 2010.

- 9- عبده أحمد عبده عتاش، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة كلية التجارة، جامعة طنطا، 2011.
- 10- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حكومة المؤسسات، دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2009.
- 11- عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، دراسة حالة لمديرية التجارة المؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008.
- 12- كمال محمد سعيد كامل النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، فرع المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 13- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين معايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008.
- 14- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- 15- يوسف سعيد يوسف مدلل، دور وظيفة الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

### ثالثا: الملتقيات.

1- بغداد راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد، البويرة، 2007.

2- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

### رابعا: المجلات والدوريات.

1- صبري ماهر مشتهي، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين، مجلة جامعة الأزهر، العدد 2، 2013.

# قائمة الجداول



رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري.	01
77	درجات الإجابة وفقا لنموذج ليكارت الخماسي.	02
77	سلم الإجابات.	03
78	نتائج اختبار معامل الثبات.	04
79	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.	05
80	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	06
81	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي.	07
82	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.	08
83	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	09
85	إجابات المحور الأول: مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.	10
87	إجابات المحور الثاني: مدى الالتزام بمعايير المعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.	11
88	إجابات المحور الثالث: مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر واجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.	12
91	نتائج اختبار الفرضية الأولى.	13
91	نتائج اختبار الفرضية الثانية.	14
92	نتائج اختبار الفرضية الثالثة.	15
93	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	16

# قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
69	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.	01
72	الهيكل التنظيمي لوكالتي القرض الشعبي الجزائري CPA	02
80	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	03
81	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	04
82	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.	05
83	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	06
84	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	07

# قائمة الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

### استبيان

هذا الاستبيان استكمال لمذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك

بعنوان: " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية "

من إعداد الطالب: فروح سارة.

ولدعم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، فقد تضمنت هذه الورقة مجموعة

من العبارات التي تتطلب الإجابة عليها بوضع علامة  أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم

وذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل المحور.

ولكم منا جزيل الشكر على تعاونكم.

### المعلومات الشخصية:

- 1- الجنس: - ذكر  - أنثى
- 2- العمر: - أقل من 30 سنة  - من 30 إلى 40 سنة
- 3- المستوى الدراسي: - ثانوي  - أكثر من 50 سنة
- 4- سنوات الخبرة: - أقل من 5 سنوات  - أكثر من 50 سنة
- 5- التخصص العلمي: - محاسبة وتدقيق  - دكتوراه
- جامعي  - ماجستير
- إدارة الأعمال  - أكثر من 11 سنة
- مالية ومحاسبة  - آخر (يحدد)

## المحور الأول: مدى ادراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البيان
					1 يرتكز عمل المراجع الداخلي على تحديد جميع المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.
					2 يعمل قسم المراجعة الداخلي على تقييم المخاطر وترتيبها حسب تأثيرها المتوقع.
					3 يرتكز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم.
					4 يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح والمشورة لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها.
					5 تشمل خطة المراجعة الداخلية على دراسة جميع المخاطر المهمة التي تواجه البنك.
					6 يرتكز عمل المراجع الداخلي على تكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.
					7 التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر في البنك.
					8 يساهم قسم المراجعة الداخلية بتقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر.
					9 يوفر قسم المراجعة الداخلية التدريب للجنة إدارة المخاطر.
					10 من مهام المراجعة الداخلية في البنوك التحقيق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر.

المحور الثاني: مدى الالتزام بمعايير الدولية للمراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر  
المصرفية

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البيان
					1 يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
					2 يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها.
					3 يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية والفنية اللازمة لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.
					4 يتلقى المراجع الداخلي التدريب العلمي والتمرن عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
					5 يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط.
					6 يشترط في أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية مؤهلين علميا وعمليا لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.
					7 تقديم تأكيد من قبل المراجع الداخلي بأن المخاطر تدار بشكل فعال.
					8 يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.

مدى قيام المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات لاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية,

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البيان
					1 يتولى المراجع الداخلي إعداد خطة على مختلف وحدات البنك لتقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.
					2 يقدم قسم المراجعة الداخلية بالتأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بكفاءة عالية.
					3 يقوم بالتأكد من مدى تحديد لأهداف بشكل رسمي ومراقبتها على أساس دوري.
					4 يقوم قسم المراجعة الداخلية بتحديد المستوى المقبول للمخاطر من قبل الإدارة.
					5 يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من توفر الموارد اللازمة وقدرتها على تحمل المخاطر التي تتعرض لها.
					6 يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها لإدارة مع أهداف الأقسام والخطط لإستراتيجية للبنك .
					7 يساعد المراجع الداخلي الإدارة العليا على فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر بصورة سليمة.
					8 يتم وضع نظم واجراءات المراجعة الداخلية بناء على المخاطر التي يواجهها البنك.
					9 يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر.



## الملخص:

مع زيادة التطور التقني في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في العمليات المصرفية وتنوعها أصبحت البنوك من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، وهو ما يتطلب ضرورة وجود نظام رقابي وتدقيقي من أجل تسيير فعال لهذه المخاطر وبالتالي التقليل من تأثيرها على نشاط البنك.

وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية معتمدين في ذلك على إجابات المبحوثين على استمارات الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي الجزائري، وقد أوضحت النتائج أن المراجعين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر المصرفية.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر المصرفية.

## Abstract

With increasing technological development in the field of banking industry , and the field of banking operation and diversity most of the bank sectors effective conduct of this topic , and thus it has a little impact on the banks activity this study sheds light on the role of internal audit in bankig risk management relying on the an swers of respondents to the questionnaire forms that have been distributed on our sample of the study , which we have done in the bank loan popular algerian , the results showed that internal auditors were doing their part in the administraion of the banking .

## Key words :

Internal audit, banking risk management.